

الفصل الأول

أزمة التعليم المعاصر

يتفق التربويون على أن التعليم المعاصر على مستوى العالم كله يمر بأزمة عاتية، إلا أنهم يختلفون في تشخيص تلك الأزمة، وفي تحليل أسبابها، وبالتالي في اقتراحاتهم لحلها، فمنهم من يدور بالأزمة في إطارها المادى فقط فيشخصها على أنها تتمثل في تزايد مجموع أعداد الأميين البالغين في العالم بصورة مطردة؛ وذلك نتيجة لتعقيد الحياة ومضاعفة تكاليفها، والأزمات الاقتصادية المصاحبة لها، مع التزايد المطرد في عدد سكان الأرض الذى يحول دون مسايرة معدلات التوسع فى التعليم للتزايد فى كثافة السكان خاصة فى الدول النامية مما أدى إلى تزايد عدد الأميين البالغين فى العالم بصفة عامة، وفى دول العالم الثالث بصفة خاصة.

وترى مجموعة أخرى من التربويين أن الأزمة أساساً هي أزمة اجتماعية حيث إن العالم يعيش اليوم فى عصر التحولات العلمية والتقنية والاجتماعية المتسارعة؛ مما يجعله فى حالة انتقالية باستمرار. ومن طبيعة المجتمعات التى تمر بمراحل انتقالية أنها تعاني من فقدان قدر من قيمها التقليدية فى محاولتها اللحاق بالركب، أو مسايرته أو قيادته؛ وهذا يؤدى إلى خلط فى المفاهيم وبالتالي إلى كثير من الأزمات الاجتماعية التى لا تقتصر على الدول النامية، بل تطول الدول المتقدمة علمياً وتقنياً واقتصادياً. واختلاط المفاهيم فى النواحي الثقافية والاجتماعية لا بد وأن ينعكس فى تباين واضح بين النظم التعليمية وبين مجتمعاتها مما يؤدى فى النهاية إلى فشلها وعدم صلاحية خريجها.

وهناك مجموعة ثالثة ترى أن الأزمة أساساً هي أزمة تربوية تتلخص فى أن نظم التعليم فى الدول المتقدمة علمياً وتقنياً قد أصبحت نظماً تقليدية بالية لا بد من إعادة النظر فيها وفى طرق أدائها؛ بل ينادى البعض بتغييرها تغييراً

جذرياً، أو حتى بإلغائها. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن استيراد تلك النظم من قبل الدول النامية يشكل خطراً جسيماً على مجتمعاتها؛ لأنها تنقل بعيوبها المتراكمة فحسب، بل لأنها لا تتماشى مع حاجيات البلاد المستوردة لها، ولا مع مشاكلها وامكانياتها، وبالتالي تؤدي إلى أن المتخرجين ونوعياتهم وأعدادهم وتخصصاتهم لا يتناسب مع احتياجات المجتمع وتطلعاته فيتنشئ في تلك المجتمعات النامية نوع من البطالة الخاصة التي لا تقتصر أخطارها على الجوانب المادية بل تتخطاها إلى الجوانب النفسية والاجتماعية.

وترى مجموعة رابعة أن الأزمة ترجع إلى فقدان القدوة الحسنة بفقدان العقيدة الصحيحة والقيم النبيلة في ظل الفكر المادى الذى يحكم عالم اليوم.

ومجموعة خامسة ترى أن الأزمة أساساً هي أزمة نفسية سببها فقدان الفهم الصحيح لرسالة الإنسان في هذه الحياة ولطبيعة النفس البشرية، وبالتالي فشل المعلمين في التعرف على طلابهم، ونفور الطلاب من أساتذتهم في عصر تميّز بأنه عصر زعامة الأحداث؛ مما أفقد المعاهد التعليمية قدراً هائلاً من الطاعة والنظام وهما شرطان أساسيان في بناء أية مؤسسة تربوية وغيابهما قد أدى إلى انتشار الفوضى، والتسيب، وعدم الانضباط في معظم المعاهد التعليمية في العالم مما أفقدها دورها التربوى.

ومنهم من يرى الأزمة في فقدان نظم التعليم المعاصر للتربية الأخلاقية، وبالتالي فهم يرون العلاج في إعادة الاهتمام بهذا الجانب الهام من جوانب العملية التربوية. ومنهم من يرد ذلك كله إلى بعد المجتمعات المعاصرة عن الدين؛ وعليه فإنهم يرون أن حل الأزمة قد يكمن في الاهتمام بالتعليم الدينى.

ومنهم من يتساءل إن كانت كل هذه الأسباب مجتمعة هي من وراء أزمة التعليم المعاصر أم أن هناك أسباباً أخرى لم يمكن التوصل إلى معرفتها بعد؟

وفيما يلي مناقشة موجزة لوجهات النظر المختلفة في تحليل أزمة التعليم المعاصر.

أولاً : الأسباب الاقتصادية / الاجتماعية لأزمة التعليم المعاصر

يشخص عدد من التربويين والمهتمين بقضايا التعليم أزمة التعليم المعاصر بأنها أزمة مادية بحتة تتلخص في الانفجار السكاني الذي يواجهه العالم، والإقبال الشديد على دور العلم، وارتفاع تكاليف التعليم، وتزايد احتياجاته المادية بطريقة مستمرة، والأزمات الاقتصادية التي تعصف بكثير من بلدان العالم مما يعوق عملية التوسع في التعليم من مواجهة تلك الأعداد المتزايدة خاصة في دول العالم الثالث .

فغالبية الدول في وقتنا الحاضر تضع ربع شعوبها تقريباً - من الطلاب والمعلمين والإداريين - في العملية التعليمية، وتنفق على ذلك أكثر من ربع ميراثيتها السنوية دون أن يكون الردود - في معظم الأحيان - مجزياً؛ فمن الطلاب من يترك الدراسة الابتدائية قبل إتمامها فيعود على مر الأيام إلى صفوف الأميين، فضلاً عن أولئك الذين يتمون الدراسة الابتدائية فإن أكثر من نصفهم لا يجد سبيلاً إلى المدرسة المتوسطة في كثير من البلاد النامية فينتمون كذلك إلى صفوف الأميين مع الزمن أما أولئك الذين أتموا المرحلتين المتوسطة والثانوية فلا يستطيع أكثر من عشرهم الوصول إلى الجامعة في أغلب دول العالم، والباقي لا يوجهون إلى دراسات تطبيقية أو إدارية متخصصة بل يدفعون إلى الحياة العملية دون أن يكون أغلبهم مهياً لتحمل مسؤولياتها أو معداً أقل الإعداد لذلك . أما أولئك الذين يحالفهم الحظ فيصلون إلى الدراسة العالية فإنهم في الغالب ينخرطون فيها على غير هدى، ودون توجيه رشيد، فيخرجون إلى الحياة - بعد جهاد يدوم في المتوسط إلى سن الثانية والعشرين أو يزيد - وهم في كثير من التخصصات - فائضون عن حاجة بلادهم، أو قد انخرطوا في مجالات لا تحتاجها

مجتمعاتهم أو فى تخصصات لا تتناسب مع ميولهم وقدراتهم. مما يؤدى فى النهاية إلى انتشار بطالة المتعلمين وما يصاحبها من مشاكل نفسية واجتماعية عديدة.

كل ذلك قد جعل العملية التعليمية فى عصرنا عملية باهظة التكاليف، مما دفع ببعض التربويين إلى المناداة بضرورة تخطى هدف التعليم الأول وهو تربية الإنسان الصالح، وتنمية قدراته ومواهبه مهما كانت تكلفة ذلك - إلى جعل التربية عملية موجهة، تركز على خدمة الاقتصاد القومى قبل تركيزها على إشباع رغبات المتعلمين وميولهم، على الرغم مما فى ذلك من تقييد للفكر، وحجر على العقل، وتعطيل للمواهب، وقتل للملكات مما يمكن أن ينتهى بالعملية التعليمية إلى عكس الغاية المرجوة منها تماماً.

هذه العقبات أدت إلى تزايد مستمر فى مجموع أعداد الأميين البالغين فى العالم ليصل إلى حوالى ثلث تعداد سكان أهل الأرض فى سنة ١٩٩٠م، وتأمل منظمات الأمم المتحدة النزول بهذه النسبة إلى خمس تعداد سكان الأرض فى مطلع القرن الحادى والعشرين. والتربويون يحذرون بقلق بالغ من أن ظروف الأزمة تزحف على النظم التعليمية فى العالم أجمع، وتكاد تطبق على كثير من الدول فى قبضتها.

ويجمع كثير من المتخصصين على أن التعليم المعاصر يعانى نقصاً ملحوظاً فى المال، وفى المدرسين، وفى المباني، وفى الوسائل التعليمية، وفى الإداريين الأكفاء، وفى النظم التعليمية الصحيحة، وفى العديد من الأمور غيرها؛ مما أدى إلى شل العملية التعليمية فى كثير من الأقطار؛ فندرة الموارد المادية وارتفاع التكاليف، فى وقت يتزايد فيه عدد السكان ويتزايد طموح الناس إلى التعليم قد جعل من المستحيل على كثير من الدول النامية أن تواجه تطلعات أبنائها فى الحصول على التعليم الذى يريدون.

وبمقارنة المدخلات المالية مع اتجاهات الأسعار نرى صورة مزعجة للمستقبل، خاصة فيما يتعلق بالدول النامية. ولن يمكن التغلب على هذه

الأزمة إلا بحل مشاكل العالم السياسية، وتحكيم العدل في ذلك من أجل تقليص النفقات الهائلة على التسليح وتسريع معدلات النمو الاقتصادي، وتطوير قدرات النظم التعليمية، مع التزايد الملحوظ في المساعدات الخارجية للدول النامية. وإن كانت ظواهر الأمور في الوقت الحاضر تجعل تحقيق ذلك حلمًا بعيد المنال.

كذلك فإن جمود معظم النظم التعليمية في العالم، وعدم قدرتها على التغيير بالسرعة الكافية في مجتمعات تميزت بمعدل هائل في التغيير خلال القرن العشرين بصفة عامة، وخلال نصفه الأخير بصفة خاصة قد أدى إلى تباين واضح بين تلك النظم وبين مجتمعاتها وأدى كذلك إلى عدم صلاحية خريجها وفشلهم في الحياة.

هذا البطء الملحوظ في قدرة التعليم المعاصر على الاستجابة للتغيرات السريعة في المجتمعات المحيطة به، وبالتالي في إعادة مواءمة بنائه الداخلي مع تلك المجتمعات قد أصبح أمراً ذاتياً في طبيعة النظم التعليمية، ونتيجة لذلك فقد حدث عدم التوائم بين نظم التعليم ومجتمعاتها في مختلف دول العالم حتى في المجتمعات الصناعية التي لا يمثل نقص الموارد المالية عندها مشكلة؛ وذلك لأن تغير المجتمعات المعاصرة بسرعة كبيرة لم يمكنها من الاستفادة القصوى بالتعلمين في النمو الاقتصادي القومي، فمن جهة هناك فصل واضح بين معاهد التعليم والمجتمعات المحيطة بها، ومن جهة أخرى فإنه في الوقت الذي يتزايد فيه الإقبال على التعليم لا يقبل الطلاب بالضرورة على التخصصات التي يحتاجها المجتمع في تطوره، التي يمكن أن تدعم نجاحهم في المستقبل؛ وقد أدى ذلك إلى تصدع واضح بين المتعلمين ومجتمعاتهم؛ وهذا التصدع هو أحد جذور الأزمة التعليمية المعاصرة وإذا كان يراد للأزمة أن تحل فلا بد من حدوث قدر من التوافق بين التعليم والمجتمع يلتقى فيه الطرفان في منتصف الطريق وإذا لم يحدث ذلك في المستقبل القريب فإن التباين بين التعليم وبين المجتمع سيؤدي إلى تصدع إطار النظم التعليمية، وربما إطار مجتمعاتها بالكامل.

وعلى ذلك فإن الأزمة تتلخص فى نظر بعض المحللين بأنها نشأت من تشابك تاريخى الخمسة عوامل هى : الفيضان الطلابى، والندرة الحادة فى الموارد، والزيادة المطردة فى تكلفة العملية التعليمية، وعدم ملاءمة المتعلمين لاحتياجات مجتمعاتهم، وتدهور نوعية التعليم نظراً لقصوره الذاتى الذى تفرضه طرائقه التقليدية والتى تحول دون تطوره بما يلائم التغيرات المتسارعة فى المجتمعات المعاصرة.

ويرى بعض المتخصصين أن الأزمة - فى إطارها الاقتصادى / الاجتماعى - يمكن التغلب عليها بتحليل العملية التعليمية - كآى نظام قائم - تحليلاً يظهر التفاعل بين النظم - بجوانبها الرسمية وغير الرسمية - وبين المجتمع، بحيث تكون المدخلات هى : الأهداف، والأولويات، والطلاب، والمدرسون، والإدارة، والبناء التعليمى، والجداول الزمنية، ومحتوى المقررات، والتسهيلات المتاحة، ووسائل التعليم، والتقنيات المتقدمة، والتحكم فى نوعية الطلاب، ومجالات البحث العلمى، والعمل على توفير التكاليف اللازمة.

وبمثل هذه العمليات التحليلية يعتقد أنه من الممكن تحسين نوعية الخريجين، وإعدادهم إعداداً جيداً لخدمة أنفسهم وخدمة مجتمعاتهم؛ وهذا ناتج عن الاعتقاد السائد بأن تنظيم عملية التعليم يمكن أن يؤدي إلى تحسين المعلومات الأساسية، والمهارات الذهنية واليدوية، والقدرة على الحكم بمنطق واضح والانتقاد البناء، والتمسك بالقيم، والارتفاع بمستوى الاتجاهات والحوافز، والقدرة على الإبداع والتجديد، وترسيخ الحب للمعرفة، والتقدير للثقافة، والإحساس بالمسئولية الاجتماعية، والفهم لمشاكل العالم الجديد، ولكن هناك العديد من العقبات التى تقف أمام تحليل العملية التعليمية كنظام منها ما يلى :

- (١) ندرة الإحصائيات .
- (٢) تسارع الهوة الآخذة فى الاتساع بين تطلعات الناس وبين طاقة النظم التعليمية وحاجة المجتمع، وتعدد الاستراتيجيات لتضييق تلك الهوة .
- (٣) النقص الواضح فى أعداد المدرسين المؤهلين .
- (٤) زيادة معدلات النمو غير المتزنة والتى تعيق التطور القومى .

- (٥) العجز المالى فى كثير من الدول خاصة النامية منها .
- (٦) صعوبة قياس مدى نجاح العملية التعليمية، حيث إن الأرقام عن أعداد الخريجين والمتخلفين وإن كانت مؤشرات مفيدة إلا أنها فى حد ذاتها لا يمكن أن تكون أساساً كافياً لتقييم العملية التعليمية .
- (٧) تزايد أعداد المتخلفين بسبب الفشل أو الانسحاب أو الحرمان من القبول نتيجة للسياسات المختلفة المتبعة فى ذلك .
- (٨) عدم تناسب نظم التعليم الحالية مع حاجة النمو الاقتصادى من القوى البشرية، والتباين الواضح بين إمكانات تلك القوى البشرية وبين طلبات السوق وما يتبع ذلك من تفاقم مشكلة بطالة المتعلمين .
- (٩) تسارع معدلات التغيير فى المجتمع المعاصر، وتأثير ذلك على العملية التعليمية .
- (١٠) صعوبة تحديد الأولويات فى مواجهة التوسع فى أهداف التعليم .
- (١١) مشكلات النوعية والمحتوى والاستعداد والقدرة على تقييم كل ذلك : من نوعية الطلاب والمدرسين، والاداريين واستعدادهم لإنجاح العملية التعليمية، ومحتوى المناهج فى ضوء هذا الفيض من المعلومات الجديدة .
- (١٢) تضارب الآراء حول ضرورة استخدام التقنيات الجديدة فى التعليم، ومختلف عملياته وبحوثه وأنشطته والتجديد والإبداع فى كل هذه المجالات .
- وعلى الرغم من كل هذه العقبات فقد اقترح عدد من المهتمين بالقضية التعليمية ما أسموه بالاستراتيجية الإيجابية فى مواجهة الأزمة، وهذه الاستراتيجية وصفت بأنها تركز على علاقات الأشياء، وتؤكد بشدة على التجديد والإبداع، وعلى تحديث كل من الإدارات التعليمية، وطرائق إعداد المعلمين، وعملية التعليم ذاتها، كما تنادى بدعم الميراثية التعليمية والبحث عن

مصادر إضافية لتمويلها. وتؤكد على التعليم غير الرسمي (غير الحكومي)، وعلى التعاون الدولي؛ وعلى اعتبار أزمة التعليم العالمية قضية كل إنسان يحيا على سطح هذه الأرض لاعتقادهم بأنه عبر صورة من صور التعاون الدولي يمكن أن تتبادل الأمم النفع في مجال التعليم، وهنا لا يمكن إغفال دور كل من الأفراد والمؤسسات والحكومات في تبنى تلك القضية، وأهمية الدعم الخارجى من الدول ذات الفائض المادى والبشرى إلى الدول الفقيرة، وكذلك دور الجامعات في الحوار البينى من أجل تطوير التعليم فى كل المراحل من الابتدائية والثانوية إلى المعاهد العليا، وفي تخطيط وتنفيذ النظم التعليمية، وفي تطوير البحث العلمى، وأخذ المبادرة فى قيادة عملية التجديد والإبداع فى التعليم على مختلف المستويات، وفى تشجيع التعاون فى استخدام التسهيلات المتاحة بين معاهد التعليم العالى والبحث العلمى، وفى الحد من هجرة المواهب من البلاد النامية، وفى تشجيع التعاون بين العلماء فى مختلف أنحاء العالم.

وهذا التحليل الذى اعتمد على كثير من الأمنى صعبة التحقيق دار بالأزمة فى أطرها المادية فقط، وهذا؛ وإن كان انعكاساً صادقاً للنظرة المادية التى تسود عصرنا - فإنه قاصر عن تحليل الأزمة تحليلاً شاملاً، وعن اقتراح حلول جذرية لها.

ونحن لا نقلل من خطورة الأبعاد المادية للأزمة، غير أن التركيز عليها وحدها قد يخرجها من إطارها الصحيح؛ وذلك لأن التحليل المادى يهتم بإقامة الخطط والبرامج والمناهج والمباني والنظم التعليمية أكثر من اهتمامه ببناء الشخصية الإنسانية السوية. وبنائها هو قضية التعليم الأولى؛ وعليه فيجب أن يهتم بتزكية النفس قبل الاهتمام ببناء الجسد وبما يعلم للطلاب قبل البناء الذى سوف يتعلمون فيه، وبالتغيير الذى يمكن أن يحدثه فى الإنسان قبل الدرجة العلمية التى يمنحها له، وهذه أمور خارجة عن الأطر المادية تماماً؛ فقدرة الإنسان على التحكم فى نفسه، وضبط تصرفاته، واعتقاده بقيم أخلاقية عليا والتزامه بها، وإيمانه بمثل سامية يحيا لها، ويموت فى سبيلها. هى العوامل الرئيسية فى

بناء شخصيته، وضبط سلوكه، ورسم قيمه، وبالتالي تحدد فلسفة التربية التي يتعرض لها، والتحليلات المادية للعملية التعليمية لا تأخذ تلك العوامل في الحسبان؛ ومن هنا تأتي هزيلة ناقصة لأنها تركز على الاحتياجات المادية فقط وتغفل الغايات الكبرى التي من أجلها يجب استخدام تلك الحاجات، وتؤكد على تحصيل المعرفة، ولكنها تنسى أن المعرفة لا يمكن فصلها عن الخير، وأن الحقائق الإنسانية والعلمية والتاريخية لا يمكن عزلها عن القيم.

وهنا يخطئ كثير من التربويين في اعتقادهم بأن المخترعات الحديثة مثل الحواسيب الإلكترونية، وشبكات الاتصال الدولية وبحوث العمليات واستخداماتها في تحليل الأنظمة التعليمية قد توفر الشروط اللازمة لإقامة التربية على أسس علمية سليمة تستفيد من التقدم العلمي والتقني الذي حققه الإنسان في مختلف المجالات وذلك بدعوى أن انضباط هذه الأجهزة هو انضباط ذاتي ومتجدد، وعليه فإنه يمكن أن يقوم بضبط العملية التربوية وتطويرها. وينسى المنادون بذلك أن العامل الرئيسي فيما تفرزه أجهزة الضبط الآلي تلك، وغيرها من وسائل التقنية المتقدمة هو الإنسان، فإن صلح فكره وصلحت فلسفته في الحياة صلح ما يصدر عنه لتلك الأجهزة من تعليمات وأوامر، وبالتالي صلح ما يستخرجه منها، وإن فسد فسدت معه تلك الأجهزة وبياناتها فساداً كاملاً.

كذلك فإن المبالغة في الاعتماد على أجهزة الضبط الآلي قد يسلب الإنسان كثيراً من حريته الشخصية وقدراته الذاتية، ومهاراته ومواهبه وإرادته، بينما تحرير الشخصية الفردية من أسر الآلة، وتحرير المجتمعات، بل تحرير الإنسانية جمعاء، ينبغي أن يبقى هدفاً من أهداف العملية التربوية التي لا تتم إلا بتحقيقه.

ويقف ضد فكرة برمجة التربية وضبطها آلياً كثير من المنادين بحق الإنسان في الرعاية العاطفية، والمشاعر الإنسانية التي لا يمكن أن تتوافر للآلة المبرمجة مهما تعقدت، ومن هنا فإنهم يعتبرون البرمجة الكاملة لعملية التعليم نوعاً من أنواع القيود التي تسلب الإنسان حريته في التفكير والإبداع.

على الرغم من أن غالبية التربويين اليوم يدعون إلى التعليم المبرمج المنضبط آلياً، وإلى إقامة سلطة مسئولة قادرة على فرض أنظمة تربوية آلية محضة وإن بقي منهم من يدعو إلى تدعيم الإطار الإنساني للعملية التربوية الذى يحافظ على حق كل فرد فى المبادرة والإبتكار الشخصى، والتجديد والإبداع والتنوع، وهو اتجاه لا يرضى للتربية أن تسير فى طريق العقلانية المحضة، أو أن تؤكد عبودية الإنسان للآلة، التى من أهم واجباتها تنمية الإبتكار والأصالة. وليس معنى ذلك عزل التربية عن أجهزة التقنية الحديثة وإنما الاستفادة بها إلى الحد الذى لا يسلب الإنسان إنسانيته.

* * *

ثانياً : الأسباب التربوية لأزمة التعليم المعاصر

يرى بعض المتخصصين أن النظم التربوية المعاصرة قد أصبحت على قدر من البلى والتحجر يدعو إلى ضرورة إحلالها بنظم تربوية جديدة، ويتطرف البعض في ذلك فينادى بإلغاء النظام المدرسى تماماً في محاولة لربط التعليم بالحياة مباشرة (اينيش في ادجار فور ومن معه ١٩٧٤)، وإن كان هذا رأياً مبالغاً فيه، غير أن النموذج التعليمي الغربي المعاصر - الذى لا يزال سائداً فى كثير من الأقطار - قد عفا عليه الزمن، ولم يعد يصلح حتى للطبقات البرجوازية التى أنشئ من أجلها إبان القرون الوسطى، فهو ملئ بالعيوب الملحوظة التى من أبرزها أنه يفتقر إلى فلسفة تربوية صحيحة، وأنه عاجز عن مسايرة التطور السريع فى المجتمع، وأن نظم القبول فيه لا تقوم على المساواة وتكافؤ الفرص، وأنه يعتمد أساساً على التعليم النظرى وعلى الحفظ، ويعتمد التعبير الكتابى المرتكز - على التكرار والتقليد - ويفضله على كل من التعبير الشفهى العفوى وعلى البحث المبدع، كما أنه يفصل بين المواد الإنسانية - التى يعتبرها غير علمية - وبين المواد العلمية - التى يعتبرها مجردة من الصبغة الإنسانية - ، ويميز بين التعليم العام وبين التعليم التقنى، ويفضل الفكر النظرى على العملى التطبيقى تفضيلاً موروثاً من الماضى حيث كانت الارستقراطية الأوروبية تحتقر العمل اليدوى، ويعتمد الامتحان التحريرى وسيلة رئيسية فى تقييم الطلاب وهى طريقة قد ثبت فشلها. ومن المؤسف أن الاستعمار الأوروبى قد عمل على نقل نماذج التعليم التقليدية وترويجها فى البلاد التى استعمرها، وأغلب هذه النظم قد نقلت بطريقة مشوهة، فلم يكن التعليم فى ظل أى حكم استعمارى يهدف إلى تكوين شبيبة قادرة على خدمة وطنها؛ بل كان يرمى إلى تلقينها القيم السائدة فى الدول المسيطرة، وإلى تعليمها بالقدر الذى يجعلها فى خدمة الاستعمار،

وهذا الأمر يتضح بجلاء في نظام التربية الإنجليزية في كافة الدول التي احتلت أراضيها والتي كانت تهدف إلى تكوين فئة من الأفراد يمكن اعتبارهم مواطنين من حيث اللون والدم، وأنجليزاً من حيث الأذواق والآراء والأفكار والتقاليد في جميع الدول التي اصطلت بنار الاستعمار البريطاني الكريه وعانت من تسلطه وقهره؛ فأكثر النظم التربوية السائدة اليوم تعكس التراث الذي خلفته الدول الاستعمارية السابقة، أو الدول الأجنبية المسيطرة اقتصادياً أو فكرياً أو حضارياً، سواء كانت تلك الأنظمة متمشية مع الاحتياجات الحاضرة لتلك الأقطار أم لا.

وكذلك الدول التي أسست نظمها التعليمية بعد رحيل الاستعمار عنها، بنتها على قواعد مستوردة، متناسية في ذلك أن فلسفة التربية يجب أن تنبع من عقيدة الأمة وتراثها وفكرها، وأن أي نظم تربوية مستوردة مصيرها أن تلفظ كما يلفظ الجسم عضواً غريباً يغرس فيه، وبالفعل فإن غالبية الدول التي استوردت نظمها التعليمية من الخارج ظلت معاهدها التعليمية في حالة من عدم الاستقرار لا تزال تعوق العملية التعليمية وتعطلها عن بلوغ أهدافها المرجوة.

وليس أبلغ في التعبير عن ذلك من تلك الدول العربية والإسلامية العديدة - وغيرها من دول العالم الثالث - التي أخذت في السنوات الأخيرة تتبنى نظام التعليم الأمريكي خاصة في المرحلة الجامعية دون دراسة حقيقية دقيقة للملاءمة ذلك النظام لاحتياجاتها، واستعدادات أبنائها، وطبيعة تراثها وخلفيتها الحضارية، ثم استيراد الجامعات الأمريكية، والكنندية، والبريطانية، والفرنسية، والألمانية وغيرها في العديد من الدول العربية والمسلمة والتنافس في ذلك تنافساً كبيراً.

ويؤخذ على النظم التربوية المعاصرة على تباين أشكالها المآخذ التالية:

(١) عدم وجود فلسفة تربوية صحيحة لها لنظم التعليم المعاصرة:

يتفق رجال التربية على أنه لا بد للمعلم من فلسفة في الحياة تمكنه من القيام بمهمته التربوية على الوجه الأمثل، كما أنه لا بد للتعليم من فلسفة واضحة تنبعث من عقيدة المجتمع، وتراثه، وقيمه العليا وتطلعات؛ فلسفة تنعكس في

أهداف العملية التربوية وفي مناهجها وأساليبها ومختلف طرائقها ومعاييرها، وفي كل أمر من أمورنا، وعلى الرغم من ذلك فإن المتنبع لأمر التربية المعاصرة يجد أنها - بصفة عامة - قد أصبحت دهرية، لا دينية، خالية من أى ارتباط بعقيدة أو خلق أو قيم، وأن معلمى اليوم فى جملتهم لا يملكون فلسفة تربوية محددة، ولا فلسفة واضحة لحياتهم. والقلة النادرة التى لها فلسفة منهم قد تبنت تلك الفلسفات المادية المنكرة فى أغلب الأحياء وهى فلسفات ناقصة لأنها تدور فى إطار المادة فقط وتنكر كل ما وراءها!!!

وقد تعاون أصحاب الفلسفات المنحرفة مع المفتقرين إلى فلسفة محددة لحياتهم على إقصاء فلسفة الحياة الصحيحة عن ميدان التربية فدارت العملية التعليمية فى دوامة من الفكر المادى المجرد من الروح أفقدها أنبل عطائها، وأقدس أدوارها، وأسماى غاياتها وهذا يشكل حجر الزاوية فى أزمة التعليم المعاصر!!!

فالعداء الذى نشب بين المفكرين وبين الكنيسة فى العالم الغربى فى بدء عصر النهضة انتهى بهزيمة الكنيسة وانصراف غالبية الناس عنها، مما أدى إلى بروز العديد من الفلسفات المادية الوضعية التى تركت بصماتها بوضوح على التعليم، حيث نشأت فلسفات تربوية مرتبطة بها وتحمل أسماءها!!!. هذه الفلسفات قد دفعت بالإنسان إلى حلقة مفرغة من الجدل العقيم الذى لم يستطع أن يخرج منه بإجابات شافية على تساؤلاته الأساسية الملحة التى منها: من أنا؟ ومن أين أتيت؟ ومن أتى بى إلى هذا الوجود؟ وما هى رسالتى فيه؟ وكيف يمكن لى تحقيق تلك الرسالة؟ وما مصيرى من بعد هذه الحياة؟

وهذه قضايا تشغل بال الإنسان أينما كان، وحيثما وجد، ومهما بلغ عمره أو ثقافته، وإذا لم يجد الإجابات المنطقية المقبولة لها عاش حياته الدنيا فى حيرة بالغة، واضطراب فكري، وقلق نفسى، وتباين مع الفطرة السليمة. فيشقى شقاء ما بعده شقاء. ويشقى كل من حوله. خاصة أبناءه إذا كان والدًا، وطلابه إذا كان معلمًا!!!.

هذه الحيرة النفسية التي يعانها إنسان اليوم المفتقر إلى فهم حقيقة رسالته في هذه الحياة تنعكس بوضوح في الكثير من كتابات التربويين وهي تعكس صورة من صور الارتباك والحيرة التي يعيشها إنسان اليوم مهما بلغت ثقافته. وهما ارتباك وحيرة تنعكسان في كل زاوية من زوايا حياتنا، خاصة في مجال والتعليم؛ وذلك لأن ارتباط الحضارة المعاصرة بفكرة محددة عن الحياة قصرتها على المتعة، والمعرفة، والتقدم المادى فقط قد انحط بالإنسان إلى المادية الصرفة. وتركه في خواء روحى أفقده اتزانه الفطرى. وإنسان هذا شأنه لا يمكن أن يكون لديه عطاء تربوى أو أن تكون له فلسفة صالحة للتعليم.

(٢) جمود أغلب نظم التعليم المعاصرة وعجزها عن مسانيرة التطورات الاجتماعية المتسارعة :

من الملاحظ أن المعدلات الذاتية لتطور نظم التعليم المعاصر بطيئة جداً مما يعيق تقبلها للتغيرات السريعة في المجتمعات المعاصرة، حتى ولو لم يكن هنالك عوائق مادية، وهذا يوجد قدراً من التباين بين نظم التعليم ومجتمعاتها.

وعلى سبيل المثال فإن تقنية التعليم قد خطت بخطى بطيئة جداً، بينما حققت النشاطات الإنسانية الأخرى قفزات مرموقة في تقنياتها وإنتاجياتها، فالتعليم - وهو الوسيلة الرئيسية لنقل المعلومات من جيل إلى آخر - قد فشل - بصفة عامة - في استخدام نتائج البحوث العديدة التي يقدمها للمجتمع في تطوير ذاته، وفي نقل هذا القدر الهائل من المعارف والطرائق والأجهزة إلى داخل قاعة الدرس؛ وربما كان ذلك لأن التربية من أعقد عمليات النشاط الإنساني.

وتتباين المذاهب الاجتماعية للتربية تبايناً ملحوظاً؛ فمنها ما ينادى بجعلها كياناً قائماً بذاته ومن أجل ذاته؛ ومنها ما يرى أن التربية يمكنها - بل يجب عليها - أن تغير المجتمع، ومنها ما يرى أن نمط التربية ومستقبلها خاضعان بصورة حتمية لعوامل البيئة التي تتواجد فيها، وما يعتقد بأن التربية المعاصرة هي أصل الفساد المتفشى في المجتمع، بل هي التي تنشره وتدعو إليه وتحافظ على بقائه.

والوظيفة الاجتماعية للتربية معقدة غاية التعقيد، فالتربية من جهة خاضعة للمجتمع بتقاليده وقيوده وقيمه وإمكانياته وإن لم يكن كل ذلك منطلقاً من منطلق إنسانى نبيل كان أثره بليغاً فى شل العملية التربوية والدوران بها فى مآتات من الضياع، ومن جهة أخرى فإن التربية من أهم العناصر الفعالة فى تطوير المجتمع وهى فى نفس الوقت تعتبر أهم أداة للمحافظة على القيم السائدة فيه، وعلى توازن القوى العاملة له؛ وعلى ذلك فهى تعتبر المسئول الأول عن تقدمه أو انتكاسه، والفيصل فى ذلك هو عقائد المجتمع وفلسفاته وقيمه، وفلسفة العملية التربوية ذاتها المنطلقة من كل ذلك؛ فإن كان للمجتمع عقيدة سليمة وفلسفة واضحة للحياة وتصور صحيح لدور الإنسان فيها انعكس ذلك فى فلسفة تربوية سليمة لا تهزها بلبلات الأفكار الهدامة، ولا مناورات المفاهيم المنحرفة، ولا هزات التغيرات السريعة التى تعكس عدم الاستقرار فى مجتمعات اليوم.

(٣) اتباعها نظم قبول متباينة وغير سليمة :

فبعض الدول تأخذ بمبدأ التشدد فى الانتقاء بينما البعض الآخر يأخذ بمبدأ الباب المفتوح . وكثير من الدول تعاني مشكلة كبرى فى الفترة الانتقالية من نظام مفتوح جداً إلى نظام أكثر تشدداً ويتضح ذلك أكثر ما يتضح فى دول العالم الثالث التى أخذت فى البداية بمبدأ الباب المفتوح ثم اضطرت إلى وضع القيود التى ما فتئت تتزايد تدريجياً بسبب قلة الإمكانيات ومقتضيات الحالة الاقتصادية، ويتضح ذلك أكثر ما يتضح فى القبول للجامعات حيث لا يختار الطلاب على أساس من ميولهم واستعداداتهم الشخصية وإنما على أساس نتائجهم فى امتحان الثانوية العامة، وهو مقياس غالباً ما يخطئ تقدير الاستعدادات الشخصية للطلاب، وقدراتهم ومواهبهم .

وتتضح هذه المشكلة أيضاً بصورة أكثر مأساوية فى بعض دول العالم الثالث التى تفرض عليها ظروفها الاستعانة بخبرات نفر من غير أبنائها . وأغلب هذه الدول يعامل أبناء هؤلاء الوافدين بمعايير تختلف كثيراً عما تعامل به

أبناءها، فمن أبناء وبنات الوافدين من يذهب للمدرسة الخاصة في الصباح إذا كان أهله قادرين على مواجهة تفقاتها الباهظة، ومنهم من لا يكاد يجد إلى المدرسة سبيلاً إلا في عتمة الليل !! ومنهم من لا يستطيع أن يجد سبيلاً إلى المدرسة على الإطلاق !

ومن المواطنين في تلك البلاد من يدخل الجامعة بأقل من ٥٠٪ من مجموع درجات الثانوية العامة بينما غيره ممن جاوز الثمانين بالمائة من أبناء الوافدين لا يكاد يجد لنفسه مقعداً !!!

وكم هو قاس على القلب أن نرى في جامعة واحدة طلاباً تنقلهم حافلات الجامعة إلى قاعات الدرس، وآخرين ينتقلون على الأقدام، ونرى من ينقل إليهم الغذاء من مطاعم الفنادق الفاخرة، ومن يحملون شطائر الخبز اليابس بين ثنايا الكتب، ومن يرسلون في رحلات إلى أوروبا وأمريكا للتدريب ويحرم من ذلك من زملائهم الذين يبزونهم علماً والتزاماً وفضلاً مجرد أنهم لم يسعدهم الحظ فيولدوا على أرض ذلك البلد!!! ومنهم من تفتح لهم الشركات أبوابها للتدريب وهم زاهدون فيه معرضون عنه، ومن توصلد دونهم الأبواب وهم حريصون على التدريب قادرون عليه !!!

وكم هو مؤلم للنفس منظر الأطفال الصغار والبنات والشبان من مختلف الأعمار وهم يسيرون في الطرقات في عتمة الليل لأنه لا يوجد لهم مكان في مدارس الصباح ومن عجب أن من بين هؤلاء المحرومين من كل حق يخرج النوابغ والمبرزون وأوائل الشهادات العامة، بينما المرفهون المدللون زاهدون في العلم، عازفون عنه، كارهون له ولأهله !!

وكم هو مؤلم منظر الآباء والأبناء بعد إعلان نتائج الشهادات العامة والنبهاء النابغون السابقون من أبناء الوافدين لا يجدون لهم مكاناً في جامعة أو معهد عال والأغبياء المتأخرون المهملون من المواطنين يقدمون وتفتح أمهامهم كل الأبواب !!!

ويحضرني في ذلك قصة أحد كبار المهندسين الاستشاريين الذي قضى نصف عمره أو يزيد في بلد عربي في خدمة أمينة متفانية، تخرجت له ابنة من الثانوية العامة وتقدم بطلب لها إلى الجامعة ولم تقبل، بينما قبلت من المواطنين من هن أقل منها مستوى بمراحل كثيرة !! ولما كان هذا الرجل ممن من الله تعالى عليهم بنعمة الإيمان - ولا نزكى على الله أحداً - فإنه لم يوافق على أن تبتعد ابنته عنه سعياً وراء طلب العلم في جامعة أخرى - فتقدم إلى إدارة الجامعة في البلد الذي يقيم فيه عارضاً أن يدفع مبلغاً كبيراً من المال للجامعة على أية صورة مناسبة (كنفقات تعليم، أو هبة) من أجل أن تقبل ابنته بالجامعة ولا يضطر إلى إرسالها لتلقى العلم بعيداً عنه، ولكن طلبه رفض رفضاً قاطعاً، وكان بتلك الجامعة في ذلك الوقت فصل من الفصول الدراسية به طالبة واحدة من بنات البلد المضيف، ينتقل إليها أعضاء هيئة التدريس في قسم كامل لكي يقوموا بتعليمها، وكانت المسكينة تعاني من الوحدة والعزلة، وما كان أسعدها لو أن الجامعة قبلت ذلك العرض من رجل مسلم أراد أن يوفر لابنته فرصة التعلم تحت رعايته، دون أن تضطر إلى مخالفة أوامر ربها، فتغرب طلباً للعلم وتعاني مشاكل الغربة وأخطارها، أو تضحى برغبتها في طلب العلم !!!

وأمثال تلك النظرة الإقليمية الضيقة يسود مختلف أنماط النظم التعليمية المعاصرة، فكم من نظرة أنانية غير إنسانية تفرق بين الناس على أساس من أصولهم العرقية أو معتقداتهم الدينية أو اختلافاتهم المذهبية، أو مستوياتهم الاجتماعية أو آرائهم السياسية أو ألوان جلودهم أو أماكن ولادتهم، أو أية فوارق أخرى يمكن أن يستخدمونها وسيلة من وسائل التفرقة بين الناس، وليس ما يحدث في المعاهد التعليمية بكل من الصين، وروسيا، والهند، وإيران، والبلقان، وفلسطين المحتلة، وبكثير من البلاد العربية والإفريقية والآسيوية، وفي العديد من الجامعات والمعاهد الأوروبية والأمريكية من تعصب أعمى مقيت بالأمر الذي يمكن أن يغيب عن الأذهان .

ويحضرني في ذلك أن أحد الإخوان الأعزاء أرسل لى يوماً ابناً من أبنائه حصل على الثانوية العامة بعد أن عجز عن إيجاد دراسة مناسبة له، وسألت الابن عن مجموعته في الثانوية العامة فأفاد بأنه دون الخمسين بالمائة، وعن المجال الذي يرغب التخصص فيه فأجاب بأنه الهندسة ، وبينما أنا أوبخه على مجموعته الضئيل وتطلعاته الواسعة، وأقول له إنه كان من المفروض لمن أراد دخول كلية الهندسة أن يبذل الجهد المناسب لمثل هذا التطلع، وبينما أنا في ذلك دخل علينا معيد صغير ينتمي إلى حزب حاكم في دولة عربية شقيقة تحكّمها أقلية عقديّة منحرفة والتقط مني الحديث، وسأل ذلك الشاب إن كان يرغب في دخول كلية الهندسة في تلك الدولة الشقيقة، وتعجبت من سؤاله، ولكنه سرعان ما أخرج وريقة صغيرة وخط فيها أسطراً قليلة موجهة إلى أحد كوادر الطائفة الباغية والمتسلطة على الحكم في تلك الدولة العربية المسلمة وأعطاهم لذلك الشاب وأنا أتخيله يمزح، ولكن لشدة دهشتي فوجئت بعد أسابيع قليلة بخطاب من ذلك الشاب يفيدني فيه أنه بتلك الريقة قد قبل فعلاً طالباً بكلية الهندسة بتلك الدولة الشقيقة، بينما الكثيرون من أبناء تلك الدولة الحاصلون على نسب مرتفعة في شهادة الثانوية العامة لم يصلوا لدراسة الهندسة لأنهم ليسوا ممن ينتمون إلى الحزب الحاكم وأفكاره، ولا إلى الطائفة المتسلطة وانحرافاتهما !!! وليس ذلك بالأمر الغريب على دولة أصدرت الحكم بالإعدام على كل من يؤمن بأنه لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله . وضربت واحدة من أعرق مدنها بقذائف طائراتها وصواريخها حتى سوت بها الأرض فقتلت الشيوخ والأطفال والنساء في بيوتهم، ودخلت المساجد بالدبابات، ودمرتها بالمدفعية الثقيلة وفي قلبها المصلون في يوم الجمعة، وملأت السجون والمعتقلات بخيرة شبابها لعشرات من السنين وعرضتهم لصور من التعذيب الوحشي الذي لا يرضى للإنسان حقاً ولا حرمة .

(٤) اقتصارها على نقل المعلومات أو التدريب على قدر من المهارات :

إن نظم التعليم المعاصر على تباين أشكالها توصف - في جملتها - بأنها

نظم دنيوية لا دينية، غير مرتبطة بأية قيم دينية أو أخلاقية وبذلك قصرت دورها على نقل المعلومات، أو التدريب على عدد من المهارات، ففقدت دورها التربوي، لأن ذلك لا يمكن أن يسمى تربية، بل هو وسيلة لتوصيل قدر من المعارف ونقل عدد من الحرف تجعل من المعهد التعليمي مجرد مركز للتدريب والتعليم وهناك فرق هائل بين التعليم والتربية؛ لأن المعلومات المنقولة، والمهارات المكتسبة دون تربية حقيقية للإنسان هما من وسائل الاستعلاء على الخلق والتجبر في الأرض، ومن الأسباب الأساسية لانحطاط الإنسان وتدهور أخلاقه ومبالغته في ظلم أخيه الإنسان، ويشكل ذلك أحد الأسباب الرئيسية لأزمة التعليم المعاصر.

(٥) اتباعها لنظم مناهج محددة :

تتبع نظم التعليم المعاصر - على تباينها - مناهج محددة مبنية على عدد كبير من المقررات التي تفتقر إلى شيء من الترابط والتنسيق، ولقد عبّر تقرير المجلس الأمريكي لتدريس العلوم الجيولوجية الصادر سنة ١٩٧١م، عن ذلك بقوله: « إن حماس الرغبة الشابة يتحطم، ولهيبها يطفئه أكثر من ٢٤٠٠ ساعة (١٨٠٠ - ٣٠٠٠) من المقررات المجزأة، التي تصب وتزج وتضغط في ذهن الطالب العادي الذي يتعرض لها في سلبية وذهول علمي مدى من أربع إلى خمس سنوات من التعليم الجامعي، وآثار هذا التفتيت المستمر، والتجزئة، والفصل بين المعلومات في فترة التعليم الجامعي تمتد من الحياة الطلابية المكبوتة إلى ما بعدها ».

والمقررات المفككة وغير المترابطة هذه التي تتبناها المناهج الجامدة لنظم التعليم المعاصر لا تهتم بإثراء الملكات الفردية أو القدرات الذهنية، أو المهارات اليدوية، ولا تعنى بالتعرف على الذات، أو إحياء الضمير الشخصي، ولا تعمل على جلاء البصيرة، وإذكاء أرواح أو للتعلم بالقيم الأخلاقية، لأنها في الواقع لا تعنى أكثر من قدر من المعلومات الجامدة التي قد لا تفهم ولا تستوعب، وفي ذلك يقول أحد التربويين المعاصرين « إنه لمن الأجدى للطالب أن يكون قادراً على

توجيه سؤال جديد، من أن يكون قادراً على الإجابة على عدد من الأسئلة القديمة»، وفي الأثر «السؤال نصف العلم» و«العلم خزائن يفتحها السؤال»، ويروى عن الإمام مالك (رضى الله عنه) قوله: «لعمري إن السؤال يفتح العلم» كما يروى عن عبد الله بن عباس (رضى الله عنهما) قوله: «يحتاج العلم إلى لسان سؤال وقلب عقول».

وليس المقصود بالسؤال الاستفسار على إطلاقه ولكن الاستفسار الذكي المنطقي الهادف الذى يفتح مغاليق العلم، وينشط ملكات العقل، ويعين على حسن الحوار، فقد كان السلف الصالح يكره من السؤال ما فيه تكلف ينتهى إلى تنطع، ويحبذ منها ما يسبب بيان المشاكل ويوضح الأحكام، أو يعرض للنوازل التى تحدث للناس فيستفتون فيها، ويجيبون على أسبابها وعلى كيفية تحاشيها. فالطالب لا يمكنه أن يتقن معرفة ما فى أى حقل من الحقول إلا إذا اكتشفها بنفسه، فتسليم المعلومات إليه مئة كجم مهمل هو فى الحقيقة عملية ضئيلة القدر جداً وقليلة النفع فى عملية التعليم.

وبدهى: أن نتاج العمليات التعليمية المبنية على مثل تلك المناهج لا بد أن يكون جيلاً من أشباه المتعلمين الذين يفتقرون إلى شىء من التكامل الذهني، والتوازن المنطقي، وإلى القدرة على اكتشاف الذات وفهم الغير، وجيل هذا شأنه هو حقيقة جيل من غير المثقفين، وغير الصالحين لخدمة أنفسهم أو مجتمعاتهم، وهذا واضح فى الشكوى المستمرة من تدنى مستويات الخريجين - بصفة عامة - وفى محاولة التغلب على ذلك بالدعوة إلى التعليم المستمر وإلى تكوين المجتمع المتعلم. وربما يعترض على ذلك بوجود بعض الحالات الفردية النابغة التى تتمكن بمواهبها الخاصة من الوصول إلى قدر كبير من المعرفة والثقافة، ولكن مثل هذه المواهب الفردية ليست بالتأكيد من نتاج تلك العملية التعليمية العقيمة، بل يمكن أن يقال إنها حالات شاذة أفلتت من فساد العملية التعليمية الفاشلة بأعجوبة.

(٦) قيام نظم التعليم المعاصرة بالفصل بين الدراسات الإنسانية

والعلمية:

تقوم النظم التعليمية المعاصرة - على اختلاف صورها - بفصل المواد الإنسانية - والتي تعتبرها غير علمية - عن المواد العلمية - التي تعتبرها مجردة من الصبغة الإنسانية - وقد لعب ذلك الفصل بين المعارف الإنسانية دوراً خطيراً في أزمة التعليم المعاصر، إن لم يكن في مختلف الأزمات التي يعيشها إنسان اليوم، وقد انتقلت عدوى ذلك من أوروبا الغربية إلى عالمنا العربي/الإسلامي الذي لم يعرف ذلك الفصل في تاريخه الطويل أبداً، ولكنه مرض استشرى في نظم التعليم المعاصرة كلها نتيجة للصراع الذي نشب بين المشتغلين بالعلم والكنيسة الغربية والذي انتهى بهزيمة الكنيسة وانحسار الدين منذ بدايات عصر النهضة الأوروبية.

فالعلوم انطلقت في أوروبا من منطلق كافر، لا يعترف بغير المادة، ولا يسلم إلا بالمدرک المحسوس من الأمور التي يمكن أن تتأكد بتجارب قابلة للتكرار والإعادة، ونظراً للتقدم الملحوظ والانتصارات الباهرة التي حققتها دراسات العلوم البحتة والتطبيقية انتصر المنهج التجريبي على غيره من المناهج الفكرية حتى في الفكر التربوي لدرجة تباينت معها الآراء حول قصر التعليم على دراسات العلوم والتقنية وإهمال الدراسات الإنسانية والاجتماعية، وقد أدى ذلك إلى انحسار ملحوظ في الإقبال على الدراسات الإنسانية، ثم إلى انحطاط في مناهجها وأساليبها، وذلك نتيجة لمحاولتها محاكاة دراسات العلوم والتقنية بإتباعها منهجاً تجريبياً حورت به من طبيعتها لتقترب من الدراسات المهنية ففقدت بذلك كثيراً من آفاقها.

هذه العملية أفقدت الدراسات الإنسانية جوانبها الدينية من عقيدة وعبادة وأخلاق ومعاملات، كما أفقدت الدراسات المهنية جوانبها الإنسانية، فإن قصر اهتمامات الدراسات الإنسانية على الجوانب المادية في الإنسان أفقدت تلك

الدراسات الجوانب الروحية، والمشاعر والعواطف الإنسانية وهي أهم جوانبها وبالمقابل فإن قصر اهتمامات الدراسات المهنية على نقل الخبرات التقنية والمهارات فقط لا يمكن أن يصنع منها مهنة صالحة، وذلك لأن المهنة كما تحتاج إلى المهارة تحتاج إلى قيم أخلاقية تضبطها وتمنع صاحبها من استخدامها إلا لصالح الآخرين، فالطالب الذى ينتظم فى دراسة مهنية معينة لا يمكن أن يكون صالحاً لممارستها حتى يتعلم القيم التى تجعل من مهنته عملاً إنسانياً، وحتى يؤمن بها ويلتزم بتطبيقها.

ولكن هل المعاهد المهنية والتقنية الحالية تعمل على تنمية تلك القيم الإنسانية؟ وهل يكتفى فى أمر الالتزام بالقيم بقسم يردد بصورة شكلية محضة؟ أم من الواجب أن يكون التعليم (حتى فى مجرد الإعداد لمهنة ما) شاملاً للتربية الأخلاقية والتدريب على الالتزام بقيمها؟ وهل يكفى قسم الطبيب أو المهندس أو الصيدلى أو غيرهم من المهنيين ضامناً كافياً لكى يحافظ على شرف المهنة وألا يستخدمها فى غير خدمة الإنسان، هل يكفى ذلك ضامناً لسلوكه وضبطاً لتصرفاته؟ .

هذا الفصل بين الدراسات العلمية والإنسانية وتجريدهما من الضوابط الدينية والروحية والغيبية، ودورانهما فى الإطار المادى للوجود فقط يمثل ركناً من أركان أزمة التعليم المعاصر والتى لا يمكن الخروج منها إلا باستكمال الدراسات العلمية للجوانب الغيبية والدينية والإنسانية فيها، وانطلاق الدراسات الإنسانية من حدود الأطر المادية التى فرضت عليها، فإنسان اليوم لا يمكنه أن يواجه تحديات العصر إذا استمر فى تحويل المعارف الإنسانية إلى مهن تمتهن، وفى محاولة قياس القيم بالمعايير المادية للعلوم التجريبية وفى فصل العلم والتقنية عن جوانبهما الإنسانية.

(٧) افتقار نظم التعليم المعاصرة إلى النظرة الإنسانية الشاملة:

تفتقر النظم التعليمية السائدة اليوم - فى جملتها - إلى النظرة الإنسانية الشاملة؛ وذلك لأنها - فى أفضل صورها - تهدف إلى تخريج «المواطن الصالح»

وليس «الإنسان الصالح». ومن هنا فهي تقصر أهدافها في أطر قومية أو عرقية، أو مذهبية، أو فكرية، أو عنصرية أو ضيقة محدودة، وتنسى التأكيد على معنى الأخوة الإنسانية، والمصير الواحد للبشرية، وننسى أو نتناسى أننا نحيا هذه الحياة الدنيا على كوكب واحد، ما يصيبه في أصغر أجزائه يتردد صدها في مختلف أرجائه - خاصة وأنا نعيش عصرًا تخطت الطائرات فيه سرعة الصوت، وانتقلت الأحداث فيه من أقصى الأرض إلى أقصاها في لحظات عبر الأقمار الصناعية، وأصبحت تتهدد أرضنا فيه أخطار تلوث البيئة، واستنزاف الموارد الطبيعية، وتناقص خصوبة التربة الزراعية، وزحف الصحراء (أو التصحر)، وعدم كفاية المواد الغذائية، وشبح الإشعاع، وتكدس مخزون الأسلحة التقليدية وغير التقليدية من أسلحة الدمار الشامل، وتهديد الصواريخ العابرة القارات، والمزودة بالرؤوس النووية وغير النووية، ودوريات الغواصات وحاملات الطائرات المشحونة بتلك الأسلحة غير التقليدية!!! وبذلك يطبع المتعلمون بطابع التعصب، وضيق الأفق، وتملكهم النعرات القومية والجاهلية، وينعكس ذلك على تصرفات الساسة والقادة والإداريين، وليست الحروب العالمية الساخنة والباردة، وانقسام العالم إلى معسكرات متطاحنة إلا من نتائج هذه النظم التربوية الفاسدة. والمخرج من ذلك كله هو التأكيد على حقيقة الأخوة الإنسانية، والمسئولية الفردية والجماعية، والمصير الواحد، فإن التغييرات الكبرى التي تحدث اليوم أصبحت تهدد وحدة الجنس البشري كله، وانقسامه إلى أسياد يملكون وسائل التدمير الشامل وعبيد لا يملكون من وسائل التقدم التقنى ما يمكنهم من ردع السادة ومن ثم فليس أمامهم من خيار إلا الرضوخ لهم، وما يترتب على ذلك من صراع فتاك، وكوارث مهلكة، أضف إلى ذلك أن وسائل التدمير الشامل المتوفرة اليوم قد تقع فى أيدي فئات من الناس لا تخضع للقانون ولا للنظام ولا للقيم ولا للأخلاق فتقضى على إنسان اليوم بكل منجزاته الحضارية، وعلى ذلك فالتهديد الأكبر لإنسان اليوم هو أن يفقد هويته كإنسان، وذلك بضياغ خصائصه الإنسانية، وهى

كارثة ستصيب السيد والمسود في آن واحد، فالضرر الذى يلحق الإنسان فى انسانيته يلحق جميع الناس، ولا يمكن أن تحدد عواقبه .

ومن أوضح الأمثلة على تسلط الولايات المتحدة الأمريكية على العالم وقد وقع الحكم فيها بأيدى مجموعة من غلاة النصارى المتهودين الذين يريدون فرض قيمهم الهابطة وهيمنتهم على باقى دول العالم بقوة ما يملكون من أسلحة الدمار الشامل .

وليس أدل على ذلك من المظالم البشعة التى يفرضها حثالة من حثالات ونفاية من نفايات الشعوب على شعب فلسطين منذ قرابة القرن من الزمن بناءً على دعوى باطلة افتروها على الله - تعالى - بأنهم قد ملكهم أرض فلسطين، وهم لا يمتون إلى المنطقة بأية صلة دينية أو عرقية أو لغوية أو تاريخية أو قانونية، وقد غرسهم الاستعمار الغربى فى قلب المنطقة العربية انتقاماً من هزيمتهم فى الحروب الصليبية .

ومن أبشع الأمثلة على ذلك الاضطهاد الوحشى الإجرامى وغير الإنسانى الذى تعرض له المسلمون فى البلقان ولا يزالون على أيدى غلاة الصرب والكروات، والذى راح ضحيته الملايين من الأطفال والنساء والشيوخ والشبان وتجسد فى دفن أكثر من عشرة آلاف مسلم حى فى سربرانتشا تحت سمع وبصر قوات الأمم المتحدة فى أواخر التسعينات من القرن العشرين، وغير ذلك من المظالم فى مختلف بقاع العالم .

(٨) انقطاع أغلب نظم التعليم المعاصر عن الحياة وعن المجتمعات :

يعزى فشل النظم التعليمية المعاصرة إلى انقطاعها عن الحياة وعن المجتمعات، وانشغالها بقضايا تجريدية نظرية، ونسيان وظيفتها الأساسية فى إعداد الإنسان لينهض بمسئوليته فى الحياة، وبالتالي فعليه أن يرسم ملامح ذلك الإنسان منذ طفولته .

ولكن انقطاع الصلة بين المواد التعليمية وبعضها من جهة، وبين المعهد العلمى والمجتمع من جهة أخرى جعل المعارف التى تنقل للمتعلمين معارف مفككة الأوصال غير مترابطة ومقطوعة الصلة بالبيئة . ومن الأمثلة على ذلك تناسى النظم التعليمية المعاصرة أن فهم أسرار الكون ومعرفة علاقة الإنسان به يعد من الأهداف الرئيسية للتعليم، ومن هنا فإننا نجد الاهتمام بشئون الكون وبوضع الإنسان فيه إما أن يطمس فى أغلب مناهج التعليم أو يضغط على هيئة نزعة نفعية ضيقة الأفق لا تروى غليل العقول الفتية، ولا تساؤلات المجتمع وحيرة الإنسان فى تطلعه إلى معرفة مصيره، أو تعالج من منطلق التحدى والعداوة والكراهية بين الإنسان والكون الذى يعيش فيه، والذى هو فى الحقيقة جزء منه، بدلاً من أن يكون المنطلق هو العمل على الانسجام مع هذا الكون، والتوافق مع سنن الله فيه، والمؤالفة مع مختلف بيئاته؛ ولذلك فإننا كثيراً ما نسمع اليوم عن عبارات من أمثال «غزو الفضاء»، «ومصارعة الطبيعة»، «وتحدى البيئة»، «وقهر الكون»، «وكشف الغيب»، «ومعركة الحياة»، وكلها عبارات إن دلت على شىء فإنما تدل على موقف العداء الذى يقفه إنسان اليوم من الكون الذى يعيش فيه، وهو موقف لا يمكن أن يتحقق معه للإنسان أى قدر من الهدوء النفسى أو الطمأنينة الروحية، وهما من ضرورات قيامه بواجباته فى هذه الحياة .

وكذلك فإن البرامج الدراسية المعاصرة لا تنشغل بقضايا مجتمعاتها الرئيسية كالحروب الطاحنة، والصراعات الاجتماعية المختلفة، وقضايا التفرقة العنصرية المتعددة، ونظم الحكم الدكتاتورية المستبدة المنتشرة فى أرجاء الأرض اليوم وغيرها من صور الظلم والقهر والانحراف الاجتماعى من أمثال إقرار العديد من حكومات العالم الغربى بالشذوذ الجنسى والتشريع لحمايته والسماح بالزواج بين أبناء وبنات الجنس الواحد وإعطائهم حقوق التبنى فى هذه الأوساط الشاذة، وحقوق التوارث، والحصول على معونات الدولة وعلى قبول مجتمعاتهم لسلوكياتهم المنحطة فى العلن فى نواديهم ومنتجعاتهم وفى كافة وسائل الإعلام .

هذا بالإضافة إلى إقرار الزنى بين المحارم والإعلان به، والمعاشرات الجنسية دونى أدنى ارتباط، والتعري على شاشات التلفاز، وفي النوادى والشواطىء والمنتجعات، والكشف المتكلف عن العورات، والخروج عن المألوف فى جميع السلوكيات من قبل إقرار عبدة الشيطان، والأوثان، والشيران وغيرها. ومن مثل أزمات الجوع، وأخطار تلوث البيئة وانحراف الشباب، وزعامة الأحداث، وتفكك الأسرة وانفلات المرأة ومشاكل الأقليات إلى غير ذلك من الأمور التى تجتاح المجتمعات البشرية من شرق العالم إلى غربه.

ومن المبررات لعدم انشغال النظم التعليمية المعاصرة بهذه القضايا الرئيسية، وفشلها فى المعاونة على حلها التعلل بإطلاق الحريات إلى الفوضى وبندرة المعلومات أو نقص المعدات، إلا أن هذا الفشل يرجع فى أغلب الأحيان إلى عدم الالتزام بقيم دينية صحيحة وضوابط سلوكية وأخلاقية واضحة، وإلى تخوف المعلمين من مواجهة مثل هذه القضايا المعقدة وتهربهم منها بحجة أن هذه القضايا الرئيسية لها من الشمول ما يربطها بميادين علمية متعددة، وهذا لا يمكن من إدراجها فى بنية المناهج الدراسية الحالية القائمة على الفصل بين المعارف، وتصنيفها وتبويبها فى أطر ضيقة أخذت تزداد ضيقاً يوماً بعد يوم مع ازدياد التخصصات العلمية ضيقاً وعمقا.

وفوق ذلك كله فإن النزعة النفعية غير المرتبطة بقيم أخلاقية جعلت كلا من المعلم والمتعلم يفرط فى البعد الرئيسى للتربية: وهو البعد الإنسانى - الدينى الأخلاقى - باعتباره الوسيلة المثلى للمعرفة التى يمكن للإنسان أن يصلح بها أموره فى جميع الميادين النظرية والتطبيقية.

ويعتبر ذلك فى نظر كثير من المفكرين أهم المآخذ التى تسجل على نظم التربية المعاصرة وأبعدها خطراً، وقد توجهت الأنظار إلى ذلك الخطر منذ مدة طويلة، ولكن ازدياد الاهتمام به مع إندلاع ثورة الطلاب فى أوروبا سنة ١٩٦٨، وانتقال هذه الثورة من الجامعات والمعاهد العليا إلى المدارس الثانوية، ثم انتقالها

من أوروبا وأمريكا إلى بقية دول العالم ثورة عارمة على نظم التربية والتعليم القائمة فى بلادهم اليوم، ويفسر ذلك بأن الطلاب لم يجدوا فى نظم التربية تلك حاجتهم الروحية ولا تطلعاتهم الثقافية، ولا حلول مشاكلهم الاجتماعية، لأنها تركز على النمو المادى المحدود، وتنسى ما فوق المادة!!! وتدور فى دائرة التخصص الضيق، وتهمل قضايا الإنسانية الرئيسية، وتهتم بزيادة كل من الإنتاج والاستهلاك بغض النظر عن قيمة ذلك الانتاج ومضار ذلك الاستهلاك، ولو كان فيما ينتج ويستهلك هلاك البشرية كلها، ودمارها مادياً وروحياً ومعنوياً، وإلا فكيف يفسر هذا الإسراف المخل فى إنتاج مختلف أدوات الحرب، والذي فاق عشرة ملايين من الدولارات دولار فى كل ثانية تكلفه المصانع الحربية فى العالم أى أكثر من ٣١٥ مليار دولار سنوياً تقريباً. هذا بالإضافة إلى مئات المليارات الأخرى من الدولارات التى تنفق على أجهزة التجسس الخائنة، وبيوت الأرياء والمسرفة إسرافاً مخلاً، وعلى مصانع أدوات الزينة المتعددة، وعلى طباعة المجلات والكتب الماجنة، والمستهتره، وأفلام ومسلسلات العنف والجنس والتجسس، وكله مما ترعاه العملية التعليمية اليوم وتمده وتنميه!!!

كما أن انقطاع العملية التعليمية عن مجتمعاتها وعن مشاكل تلك المجتمعات الرئيسية قد أدى إلى عدم مواءمة الكثيرين من خريجي المعاهد التعليمية بمختلف أنواعها لحاجات مجتمعاته، وواضح أن ذلك من أسباب البطالة المتفشية بين المتعلمين وما يصاحبها من أزمات نفسية واجتماعية متعددة.

(٩) تمييز نظم التعليم المعاصرة بين التعليم العام والتعليم التقنى :

تقوم النظم التعليمية المعاصرة على الفصل بين التعليم العام والتعليم التقنى بصفة عامة، ويعتقد أن ذلك من آثار القرون الوسطى فى أوروبا حيث كان التعليم العام للسادة والتعليم التقنى للعوام من الشعب، وقد أدى ذلك إلى قدر من عدم المساواة والتمييز بين الناس بغير حق، وضاعف من التكتلات فى المجتمع الواحد، كما أنه حرم بعض الأفراد من متابعة الدراسة بحسب ميولهم

واستعداداتهم، ودفع البعض الآخر إلى مجالات من الدراسة لا رغبة لهم فيها، مما أدى إلى زيادة نسبة الفاشلين وإلى حرمان المجتمع من مهارات كان من الممكن أن تنبغ لو وجهت التوجيه الصحيح.

(١٠) اعتماد معظم نظم التعليم المعاصر للامتحان كأسلوب أساسي لتقويم قدرات الطلاب :

أثبتت التجربة التعليمية أن الاعتماد على أسلوب الامتحانات فقط - خاصة التحريرية منها - لا يمكن أن يؤدي إلى تقويم سليم لقدرات الطلاب ومواهبهم، وإنما يجب أن يتم ذلك بمخالطة وثيقة بين الأستاذ وطلابه تمتد إلى فترة زمنية غير قصيرة حتى يتمكن الأستاذ من التعرف على قدرات كل طالب فينميها، ونواحي قصوره فيعالجها، وبذلك تتكامل العملية التعليمية. وعلى الرغم من ذلك فإن نظم التعليم المعاصر - على تباين أشكالها - تأخذ بأساليب الامتحان - خاصة التحريري منها - كوسيلة رئيسية لتقييم الطلاب، وقد أدى ذلك إلى كثير من المشاكل النفسية والعصبية والسلوكية ومنها اللجوء إلى الغش مما أفقد العملية التعليمية الشيء الكثير من وظيفتها. وربما كانت الامتحانات ومضاعفاتها من أسباب تدمير الطلاب، وقيامهم بالحركات المناهضة التي اتسمت بالفوضى والعنف أحياناً وبغير المبالاة والفتور في الإقبال على التعليم أحياناً أخرى، وكلها علامات على رفض الأنظمة التعليمية المعاصرة وعدم التجاوب معها وفشلها في أداء رسالتها.

(١١) الخلاف على المهمة الأساسية للنظم التعليمية المعاصرة هل هي التعليم أم التدريب المهني أم الإعداد للبحث العلمي :

فعلى سبيل المثال اقتصرت جامعات ما قبل القرن التاسع عشر الميلادي في أوروبا على التراث الفكري والعلمي الذي انتقل إليها عن الحضارة الإسلامية عبر جامعات الأندلس وصقلية وجنوب إيطاليا وعبر الحروب الصليبية. وفي انشغالها بعملية نقل ذلك التراث وهضمه لم تدرك تلك الجامعات الأوروبية قيمة البحث العلمي ولا قيمه أن يتعرف الإنسان على ذاته وعلى العالم من حواليه وما يمكن

أن يؤدي إليه ذلك من أقدار من المعرفة التي يمكن أن يستفاد بها في تطبيقات عملية نافعة عديدة، وعلى ذلك فإن البحث العلمي في صورته الراهنة لم يظهر في أوروبا إلا في فترة متأخرة، ومنذ ظهوره تغير منهج الجامعات من حفظ التراث الموروث إلى تبنى الأسلوب العلمي المبني على الملاحظة والاستنتاج أو على التجربة والملاحظة والاستنتاج، وكان ذلك سبباً في تحول جامعات القرن العشرين بصفة عامة إلى البحث العلمي، واعتباره رسالة الجامعة الأولى، إلا أن المبالغة في ذلك قد أضرت بالبحث العلمي ورسالة الجامعة ذاتها، فقد جعلت البحث العلمي مجرد وسيلة من وسائل إثبات الوجود لدرجة أن الشعاع المطروح بين أساتذة الجامعات اليوم هو «انشر أو أهلك»، كما أدت هذه المبالغة إلى قدر من الإهمال في العملية التعليمية ذاتها، علماً بأن المفروض في الجامعة أن تهتم أولاً وقبل كل شيء بالعملية التربوية وألا تهمل البحث العلمي؛ فإثراء كل من هاتين العمليتين للأخرى أمر لا يمكن إغفاله.

هذا بالإضافة إلى الخلاف بين المشتغلين بالعملية التعليمية على مهمة الجامعات وهل هي للصفوة المختارة كما كانت في أوروبا عند بدء تأسيسها هناك، أم أنها يجب أن تتسع لجميع خريجي المرحلة الثانوية، وبين هذين النقيضين تدهور التعليم الجامعي كثيراً فمن جهة أثبتت الأيام أن قصر التعليم الجامعي على الصفوة المختارة قد حرم الجامعات من العديد من المواهب التي لو أتيح لها الوصول إلى الجامعة لأبدعت، وليس أدل على ذلك من نجاح فكرة الجامعة المفتوحة والتي بدأت في بريطانيا سنة ١٩٧١ بأعداد قليلة من الطلاب تزايدت في مدى سنتين (أى في سنة ١٩٧٣م) إلى ثمانية وثلاثين ألفاً، ووصل العدد اليوم إلى أكثر من مليون طالب وطالبة، واستطاعت أن تتخرج ممن لم تتح لهم فرص الإلتحاق بالجامعات النظامية عدداً كبيراً من المتخصصين الناجحين، وكذلك أنتجت من البرامج التعليمية والمؤلفات والبحوث ما يستحق التقدير والإعجاب، حتى أصبح التعليم عن بعد (أو من بعد) أحد وسائل التعليم المنتشرة في عالم اليوم.

ومن جهة أخرى كان فتح باب الجامعات على مصراعيه - خاصة في البلاد النامية - سبباً واضحاً في تدنى نوعية الخريجين، وفي تفرخ أعداد متزايدة منهم في تخصصات لا تحتاجها مجتمعاتهم، حتى أصبح التعليم الجامعي لا يقصد لذاته بقدر ما يقصد للاستعلاء الاجتماعي، والتباهي الصوري، حتى انتهى به الأمر إلى فقد قيمته، وإلى تفتش البطالة بين الخريجين، أو اضطرارهم في كثير من الأحيان إلى قبول أعمال أبعد ما تكون عما أهلوا له ودرسوا السنوات الطويلة من أجله، وهذا في حد ذاته يشكل أحد الأبعاد الرئيسية لأزمة التعليم المعاصر.

(١٢) اختصار هدف الطلاب من نظم التعليم المعاصر في الحصول على

الشهادة:

إن فقدان العملية التعليمية لدورها التربوي جعل الهدف من التعليم هو الحصول على الشهادة، ومن هنا فقدت العملية التربوية دورها الرئيسي، فاستبدل شحذ القدرة على التفكير بالاهتمام بالحفظ، وأصبحت عملية التقييم لقدرات الطلاب في حقيقتها عملية تقييم لذاكرتهم وقدراتهم على أداء الامتحان، وقد انتهى ذلك بنظم التعليم المعاصرة كلها إلى أنها تدور حول غاية واحدة هي التعليم من أجل الإجازة. وهذا في حد ذاته لا ينتج إنساناً صالحاً، ولا متعلماً جيداً، فضلاً عن إنتاج بحاث متميزين.

ومن المؤسف حقاً أن غالبية الطلاب وأعضاء هيئة التدريس المعاصرين لا يختلفون على هذا التعريف الخاطئ للعملية التعليمية، فمعظم الطلاب لا يهتمهم من التعليم إلا الحصول على الشهادة المرجوة التي تؤهلهم للوظيفة المأمولة وللوضع الاجتماعي المرموق، سواء استفادوا من كم المعلومات المكثفة التي درسوها أو لم يستفيدوا، وسواء كسبوا قدراً من المهارات الذهنية أو اليدوية أو لم يستفيدوا، وسواء تدرب الواحد منهم على اكتشاف قدراته الذاتية في الحكم على الأشياء بمنطق مقبول، والاستفسار عن كل أمر يعن له بمنهجية صحيحة، وأسلوب رقيق وأدب شديد مفيد أو لم يستفد من ذلك شيئاً؛ لأن الهدف الرئيسي عندهم هو

الإجازة والإجازة فقط، وعلى ذلك فإنهم ينفرون من التعليم الذى لا يرجون من ورائه اعترافاً رسمياً.

وأصبح التأكيد على النجاح فى غالبية المراكز التعليمية المعاصرة مقاساً بالأطر الكمية للامتحانات، والدرجات الجامعية - وهى فى الأصل وسائل أصبحت غايات - وأدى ذلك إلى فشل العملية التعليمية فشلاً ذريعاً، وأصبحت المقاييس تخدم ذاتها، كما تطور التعليم إلى انحراف فى القيم ساوى بين التربية والتعليم والتدريس، وجعل من عملية الحصول على الشهادة شيئاً أهم من تربية القدرات الذاتية، فأصبح طلب العلم مساوياً للذهاب إلى المدرسة، واكتساب المهارات مساوياً لتعليم المهنة، والسلطة مساوية للتسلط والمعاهد العليا أصبحت أدوات دستوراً الثابت أن التعليم للشهادة؛ مما جعل التعليم اليومى فى غالبيته مجرد نقل للمعلومات إلى مجموعة من الصغار الجهلة» .

(١٣) أن النظم التعليمية المعاصرة فى كثير من دول العالم هى نظم مستوردة غريبة على مجتمعاتها :

سبق أن أشرنا إلى أن النظم التعليمية السائدة فى كثير من دول العالم هى نظم بالية أسست فى أوروبا منذ القرون الوسطى، ولا تزال آثار الفكر المتخلف لتلك العصور بارزة فى كثير من جوانبها، على الرغم من المحاولات المتكررة من أجل تطويرها. ولقد انتقلت تلك النظم إلى كثير من الدول إما عن طريق فرضها بواسطة الاستعمار، أو عن طريق الفتنة بما حققته الدول الكبرى من نجاح فى المجالات العلمية والتقنية. وكان فى استيراد تلك النظم التعليمية إلى البلاد النامية أبلغ الأثر فى تدهور التعليم فيها وذلك لأنها ليست نابعة من احتياجاتها، ولا متوافقة مع قدراتها، فضلاً عن أنها كثيراً ما تناقض عقيدتها وتراثها، وهى فوق ذلك كله نظم غريبة عن البيئة وعن الأستاذ وعن الطالب، والنظم التعليمية لا يمكن أن تكون لها قيمة فعلية إذا لم يكن القائمون عليها مقتنعين بها، ومؤمنين بفلسفتها، ففوة النظام التعليمى تكمن فى قدرته على تحديد أهدافه،

وتحقيق تلك الأهداف بطرقه ووسائله الخاصة. وهذا لا يمنع من دراسة كل النظم التعليمية المتوفرة دراسة ناقدة والاستفادة بأفضل ما فيها حسب الحاجة المحلية، وعلى سبيل المثال فإن تبني عدد كبير من الدول لنظام التعليم الأمريكى بتفاصيله فى السنوات الأخيرة هو قرار متسرع فى استيراد نظام تعليمى غريب، وعلى قدر من التباين مع ثقافتها واحتياجاتها وفلسفتها فى الحياة، وإن أخطار ذلك القرار قد لا تتضح اليوم، ولكن آثاره سوف تظهر بكل تأكيد فى القريب العاجل وحينئذ ستلفظ تلك النظم التعليمية المستوردة مما سيسبب حالة من عدم الاستقرار تضر بالعملية التعليمية فى تلك البلاد.

ولا يقل عن ذلك خطرا فتح العديد من حكام العرب والمسلمين أبواب بلادهم على مصاريعها للجامعات الكندية والأمريكية والأوروبية، وهى جامعات تنطلق فى فلسفتها التعليمية من منطلقات مادية بحتة، وذلك بدعوى الاستفادة بما حققته بلادهم من تقدم علمى وتقنى مذهل، ولو فكروا فى استجلاب الملايين من أبنائهم الذين يحتلون مراكز قيادية فى مختلف الجامعات ومراكز البحوث الغربية والشرقية لكان أجدى لهم وأوفق، خاصة وأن الهجرة من العالمين العربى والإسلامى إلى الدول الغربية والشرقية على حد سواء أصبح يشكل نزيفا لعقول الأمة لا يكاد أن يتوقف.

* * *

ثالثاً : الأسباب القيادية للأزمة بمعنى فقدان القدوة الحسنة كأحد أسباب أزمة التعليم المعاصر

من البدهي أن المجتمعات الإنسانية - عامة - والمعاهد التربوية بصفة خاصة - لا بد أن تقاد بالصفوة المختارة، المتميزة بالعلم والحكمة والبصيرة والاستقامة والفلاح التي يمكن أن تشكل القدرة الحسنة، وإلا فإنها ستقاد بواسطة الجهلة المتسلطين، الذين يسيئون الحكم؛ ومن ثم يقودون مجتمعاتهم إلى الضياع. وذلك لأن التعليم بواسطة القدوة الحسنة - سواء في معاهد العلم أو في المجتمعات الإنسانية - من أنجح الوسائل التربوية على الإطلاق.

ولكن المتأمل في الوجوه الحاكمة اليوم يفاجأ بأن المجتمعات الإنسانية - في غالبيتها - تحكم بواسطة أقل الناس علماً وحكمة وصلحاً، وهؤلاء غالباً هم إفراس نظم اجتماعية وتعليمية مفتقرة إلى رؤية شاملة للإنسان والكون والحياة، وقد دارت هذه القيادات الفعالة بمجتمعاتها: أفراداً وجماعات في الإطار المادي للوجود فقط فأخرجتهم عن إنسانيتهم، وجعلتهم كيانات أنانية قاسية لا يهتمها إلا خدمة السلطة والمحافظة على كرسيها، ثم إن هؤلاء الحكام - بحكم مراكزهم - تصبح لهم اليد العليا في تحديد وسائل وغايات النظم التعليمية فيضيّعونها كما ضيعتهم؛ ومن ثم يشكلون أحد العوامل الرئيسية للأزمة التي نحن بصدددها.

وفساد القمة هذا كما ينعكس على المجتمعات الإنسانية ينعكس على نظمها التعليمية، فكما فقدت المجتمعات قوتها الحسنة تفقدتها معاهد العلم التي كثيراً ما يتحكم فيها ضباط الانقلابات العسكرية وغيرهم من الحكام المستبدين، أو الإداريين المركزيين المتسلطين، أو السياسيين الطامحين، أو الحزبيين الفاسدين، أو رجال الأعمال المستغلين، وهنا تخسر المراكز التربوية دورها القيادي فتفسد المجتمعات وتفسد بها؛ لأنها لا مناص لها من اتباع المجتمع الفاسد، وقياداته المنحرفة.

وليس أدل على ذلك من الفلسفات الوضعية التي تصارعت على زعامة العالم طوال القرن العشرين وكان في مقدمتها الرأسمالية والشيوعية، وكلاهما خال من القيم الدينية والأخلاقية؛ ومن ثم انحطت أساليب الصراع بينهما إلى أدنى المستويات وأصبحتا تشكلاً خطراً داهماً على العالم بأسره، وعلى الإنسانية كلها. وبين هاتين القوتين الكبيرتين المتصارعتين للسيطرة على العالم والتحكم بمقدراته وثرواته انقسم العالم الثالث بين تابع ولاهث ومقلد فضاعت القيم وانمحت القدوة الحسنة من المجتمعات، وإن بقيت متناثرة على مستوى الأفراد.

وقد ساعد على فقدان القدوة الحسنة تلك القيود - الظاهرة والمستترة - التي تفرض على المثقفين من قبل الحكومات والتي - وإن تفاوتت من بلد إلى آخر - فقد أصبحت من سمات هذا العصر البارزة، وكذلك الآثار السيئة الناتجة عن التكتلات السياسية والعقدية والمذهبية غير الرشيدة، وتكتلات الأقليات الأنانية - الظاهرة والخفية - والتي كثيراً ما تؤدي إلى إقصاء الصفوة القيادية وإحلالها بالمتسلقين والانتهازيين والوصوليين الذين يشكلون الخطر الداهم على العملية التربوية؛ فليس أخطر من معلم لا يصلح أن يكون قدوة حسنة لطلابه. وتتمثل تلك المشكلة في تكتل اليهود بالجامعات والمعاهد والكليات والأقسام التي يرأسها أفراد من بنى ملتهم خاصة في أوروبا وأمريكا وجنوب إفريقيا، وتكتل أعضاء الأحزاب الشيوعية والاشتراكية واليسارية المتطرفة في جامعات البلاد التي تحكم من قبل تلك الأحزاب، وتكتل غيرهم من الأقليات في كثير من دول العالم.

كما تتضح آثار فقدان القدوة الحسنة بجلاء في دول العالم الثالث؛ خاصة تلك التي تكافح اليوم في سبيل بناء مؤسساتها التعليمية؛ وذلك لأن تلك الدول - انطلاقاً من عصبية قومية ضيقة غير متبصرة - تضع نفراً من أبنائها حديثي التخرج، قليلي الخبرة والتجربة والثقافة في قمة العملية التعليمية كمخططي

سياسة التعليم، ومدراء المدارس، ورؤساء الأقسام فى الجامعات، ومعاونى عمداء الكليات وعمداء الكليات، ونواب مدراء الجامعات، وحتى مدراء الجامعات ووزراء التعليم؛ وهذا فيه منافاة واضحة لأبسط القواعد التربوية والأخلاق والتقاليد الجامعية.

ومثل هؤلاء المبتدئين لا يمكنون فى العادة إلا أن يتنقلوا بالعملية التعليمية من خطأ إلى خطأ أفدح، ومن حفرة إلى هوة أعمق، وإن الضرر الذى يوقعونه لا يقتصر على ذوات أنفسهم، ولا على زملائهم وطلابهم، ولا على معاهدهم العلمية ومجتمعاتهم الحالية فقط، بل سيمتد إلى أجيال قادمة، فعجز الغالبية العظمى منهم فى الجانب العلمى والإدارى، وافتقار هذه الغالبية إلى الحكمة والخبرة، وبعد النظر، وصواب الحكم، وعمق التفكير، وجلاء البصيرة، والموضوعية، والمنطق، والرشد، وما ينتج عن ذلك من تسيب وتحلل وتصدع لا يمكن إزالة آثاره بسهولة.

ويكفى فى ذلك سؤال يبرز: كيف لمحاضر صغير مسئول عن جامعة بأسرها أو عن كلية بأكملها أو عن قسم من الأقسام أن يرقى إلى مرتبة علمية أعلى (أستاذ مساعد أو أستاذ مشارك أو أستاذ)؟ وهل يملك الدوافع والوقت للعمل لها؟ وإذا كان فهل سيعمل من أجل الحصول عليها أم أن الأمور سترتب له حفظاً لماء الوجه؟ وهل يمكن لقادة تربويين هذا شأنهم أن يقودوا العملية التعليمية فى طريقها الصحيح؟

ويحضرنى فى ذلك صورة عدد من الجامعات التى أسست فى العالم العربى خلال الربع الأخير من القرن العشرين، والتى بدأت بداية طيبة - على الرغم من انطلاقها من منطلق غربى أو شرقى - وذلك لوجود نفر من الأساتذة والمربين المسلمين الذين لهم من التجربة والخبرة ما يؤهلهم لدور القيادة المتبصرة الرشيدة، وتعلقت بتلك الجامعات الآمال؛ خاصة وأن عدداً منها يتمتع بإمكانيات مادية ممتازة - ولكن سرعان ما توافد على تلك الجامعات نفر من المواطنين الذين

حالفهم الحظ فحصلوا على درجة الدكتوراه؛ وانطلاقاً من دائرة العصية الإقليمية الضيقة تم وضع هولاء الشبان فى مناصب القيادة فى تلك الجامعات بدلاً من إعطائهم الفرصة للتدرج فى السلك الجامعى حتى يتقنوا مراحلها، ويتعودوا على أخلاقياته وتقاليده وقيمه، فضاغوا وضيعوا، وبقيت تلك الجامعات إلى يومنا هذا - على الرغم من إمكانياتها المادية والتجهيزية الكبيرة - عاجزة عن القيام بدورها القيادى والفكرى والتربوى فى مجتمعاتها كل العجز.

وإن أنس لا أنسى قصة مدير شاب لإحدى الجامعات التى كان يؤمل فيها أن تحتل موقع الصدارة بين جامعات العالم العربى - الذى تولى إدارة تلك الجامعة بعد أقل من ثلاث سنوات من تخرجه - ليخلف فى ذلك ثلاثة من عمالقة الفكر فى العالم العربى - يقف خطيباً فى أول ظهور له كمدير لتلك الجامعة فيخبر مغشياً عليه وينقل إلى المستشفى!!! ثم يلقي حديثاً فى التلفزيون لم يتجاوز نصف الساعة ولا يكاد ينطق كلمة واحدة نطقاً صحيحاً، ولا أن يعربها إعراباً سليماً، هذا فضلاً عن افتقاره إلى صواب الفكرة، وجللاء الحجة، وحكمة التجربة، ثم بعد سنوات من التخريب الارتجالي والهدم العشوائى أسمع أنه قد قدم استقالته بعد أن أدى دوره فى مسلسل الهدم الذى تتعرض له تلك الجامعات الناشئة ليخلفه من يتم المسيرة، ويكمل المشوار!!!

وتكفى الإشارة إلى أنه فى عهد هذا المدير الشاب قارب عدد العاملين فى الجامعة من غير المسلمين ثلاثمائة بين أستاذ وأستاذ مشارك وأستاذ مساعد ومدرس لغة وإدارى وفنى، أى حوالى نصف مجموع العاملين بها. والدور التدميرى لهؤلاء الغرباء فى جامعة ناشئة فى بلد عربى مسلم لا يمكن أن يخفى على عاقل.

وأن هذا المدير الشاب وقف يوماً ليتباهى بأن متوسط العمر بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعة قد هبط بمجهوداته إلى ٣٤ سنة - فى الوقت الذى تعزز الجامعات فى العالم بكبار أساتذتها من أصحاب التجربة الطويلة والخبرة، وتطلب

منهم الاحتفاظ بما كنتم في الجامعة حتى بعد سن الإحالة إلى التقاعد - .
وتكفى الإشارة إلى أن مراكز تعليم اللغة الانكليزية وما تعج به مئات المدرسين
من غير المسلمين أصبحت تشكل خطراً حقيقياً على الجامعة وأبنائها وبناتها في
عهد هذا المدير الهمام .

وتكفى الإشارة إلى ما تناقلته الصحافة في هذا البلد العربي المسلم من
صورة لإحدى البرقيات المتبادلة بين السياسي واليهودي العنصرى المعروف هنرى
كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية السابق، وبين أحد كبار المسؤولين في الجامعة
يرشح له فيها أسماء عدد من الأساتذة للعمل بتلك الجامعة العربية المسلمة في
ظل مديرها الوطنى الشاب وطبعاً أوامر الولايات المتحدة الأمريكية لا ترد، وما خفى
كان أعظم .

وصدق رسول الله ﷺ إذ يقول: «إذا ضيعت الأمانة فانتظر الساعة، قال:
كيف إضاعتها؟ قال ﷺ: «إذا وسد الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة»^(١). وقد
وسد الأمر في غالبية الجامعات العربية إلى غير أهله ناهيك عن مدى الدمار الذى
يحدثه هؤلاء المسئولون غير المؤهلين ومن أمثلتهم مدير إحدى الجامعات العربية
الناشئة الذى نشر قصيدة كلها كفر بواح، وناهيك عن الطرق التى تتم بها ترقية
هؤلاء الشبان، ونوعية القرارات التى يتخذونها لجامعاتهم، وصنوف المستشارين
الذين يقربونهم إليهم، والأساتذة الذين يلقون الخطوة لديهم، والقذوة التى يمكن
أن يمثلوها لطلابهم!!! ♦

ويحضرني فى ذلك أيضاً قصة شاب من أبناء تلك الجامعات الناشئة تخرج
من إحدى الجامعات الأميركية الصغيرة، ثم عاد إلى بلده ليدرس لدرجة

(١) أخرج الإمام البخارى عن أبى هريرة قال: «بينما النبى ﷺ فى مجلس يحدث القوم
جاءه أعرابى فقال: متى الساعة؟ فمضى رسول الله ﷺ يحدث فقال بعض القوم سمع ما قال،
فكره ما قال، وقال بعضهم بل لم يسمع. حتى إذا قضى حديثه قال: «أين أراه السائل عن
الساعة؟» قال: ها أنا يا رسول الله. قال: «فإذا ضيعت الأمانة فانتظر الساعة» قال: كيف إضاعتها؟
قال: «إذا وسد الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة». (البخارى).

الماجستير في جامعتها، ولما لم يكن مستواه العلمي يسمح بذلك فقد طولب بحضور عدد من المقررات قبل أن يتم له التسجيل لدرجة الماجستير، ولكنه بادر برحيله إلى الولايات المتحدة مرة أخرى حيث أتم الحصول على درجة الماجستير في سنة، وبعد ذلك راسل الجامعة في بلده ليتم التسجيل له فيها لدرجة الدكتوراه وهو في الولايات المتحدة وذلك لأن كليته الصغيرة هناك ليس بها دراسات لدرجة الدكتوراه، ولما رفض ذلك الطلب على أساس أن الجامعة لا يمكنها منح الدرجة العلمية إلا لمن هم تحت إشرافها مباشرة، جادل بأن أستاذه هناك هو الذي اقترح الموضوع، ووضع إطار البحث وأشرف إشرافاً كاملاً على جزء منه، ولما لم يقبل ذلك الدفاع لوجود نفر من كبار الأساتذة بتلك الجامعة في ذلك الوقت - عاد إلى وطنه ليتم له التسجيل لدرجة الدكتوراه، ثم يختفى ليذهب إلى جامعة عربية أخرى، ثم يعود منها بالرسالة تحت إبطه، ويجتمع مجلس القسم برئاسة عميد الكلية الوطني لتشكيل لجنة المتحنيين للرسالة، ويطلب من الشباب الخروج من الاجتماع حتى يتم اختيار أسماء المتحنيين لرسالته في جو من الحيطة وعدم الإحراج فيرفض الخروج، ويقال له إن ذلك تقليد جامعي معروف، فيرد قائلاً: « ما لنا ولجامعات العالم، هذه جامعتنا ونحن أحرار في تحديد تقاليدنا بما يتناسب ورغباتنا !!! ».

ثم نوقش موضوع استبقائه للمدة الزمنية، واتضح أنه لم يكن قد استوفى بعد الحد الأدنى للمدة الزمنية - وهو سنتان على أقل تقدير، فتطوع المتطوعون باقتراح التسجيل له بأثر رجعي، ولما كان ذلك إجراء لا يتم إلا في حالات علمية خاصة يضطر فيها الباحث إلى تغيير موضوع الرسالة لوصول البحث إلى طريق مسدود على أن يستفيد بالنتائج المتوصل إليها في الموضوع الجديد حسب اقتراح أستاذه المشرف على رسالته، فقد قامت الاعتراضات من بعض المخلصين من الحاضرين، ولكن سرعان ما تم ذلك بأغلبية الأصوات، وتم اقتراح تاريخ لتسجيله للدكتوراه سابق على تاريخ حصوله على درجة الماجستير، وذلك على مرأى ومسمع من الجميع !!!

ثم جاءت المأساة الأخرى، وطرحت أسماء המתحنيين فإذا بهم جميعاً ممن اشترك في الرسالة بصورة أو أخرى، وإذا بهم جميعاً من اقتراح الطالب نفسه، وقد رد هذا الطالب المدلل بذلك على عميد الكلية حين طلب إليه الخروج من المجلس الذى كان يناقش أسماء المتحنيين لرسالته بقوله « ولماذا أخرج وأنا أعرف أسماء المتحنيين بالكامل وليس الأمر بالسر الخفى عنى!!! ولم يشفع لجانب الحق، وبصر على التمسك بالقيم. وينادى بالالتزام بالأعراف الجامعية إلا أصوات قليلة من الحضور ضاعت فى زحمة أصوات النفاق والتملق أو صيحات النعرات العصبية الإقليمية الضيقة المنتنة!!!

ودارت الأيام، ومنح صاحبنا درجة الدكتوراه وصدر قرار وزارى بتعيينه مدرساً فى تخصص يغير موضوع رسالته، كما يغير تخصص المشرفين عليه والمتحنيين لرسالته وكيف تم ذلك؟ إنها رغبته!! نعم للأسف الشديد إن هذه هى رغبته!!! ولما كان من « شعب الله المختار » فكيف ترد له رغبة، أو يرفض له طلب!!!؟

ومن العجب أن تتولى الجامعة نشر تلك الرسالة الهزيلة بالكامل، ومنحه مكافأة مالية سخية على ذلك، وإيفاده فى ثلاث مؤتمرات علمية على وهم ما بها من نتائج!!! ثم يتقدم بها لإحدى جوائز الدولة بلا حياء أو خجل وحوله من مواكب النفاق ما يسول له ذلك ويبرره، ويأتى تقدير اللجان يلقى باللائمة على الجامعة لتحملها مسؤولية نشر تلك الرسالة دون الرجوع إلى محكمين محايدين قادرين على تقويمها التقويم العلمى السليم!!!.

وتكون المكافأة تعيين هذا الشاب الصغير السن، القليل الخبرة، المنعدم التجربة فى منصب القائم برئاسة القسم، ثم المسؤول عن الكلية بالوكالة، ثم وزيراً للتعليم العالى ثم الرئيس الأعلى لهيئة علمية مرموقة بتلك الدولة الشقيقة!!!.

وما أكثر الوكالة والنيابة فى ساحات تلك الجامعات الناشئة، وما أفضح ما ارتكبت تلك الوكالات والنيابات من حماقات، سببها الجهل الفاضح،

والتجربة الناقصة، والخبرة المنعدمة، والعقدة النفسية من كل ما هو أكبر منها،
والحكم بالهوى، والتطلع إلى المناصب دون حق، والتفرقة العنصرية المذمومة،
والاحتماء وراء جنسيات محددة، والجري وراء الشهوات، والتسابق على المكاسب
المادية السريعة دون أدنى حق!!!.

فهل يمكن أن تشكل هذه الكوادر الهزيلة قدوة حسنة للطلاب، أو نموذجاً
يمكن أن يحتذى؟؟ لا والله بل هي سنة سيئة على مستنها وزرّها ووزر من عمل
بها إلى يوم القيامة!!!.

هذا قليل من كثير من المخازى والمخالفات بل الجرائم التي ارتكبت في
ساحات تلك الجامعات الناشئة، حينما وسد الأمر إلى غير أهله، وساد المجتمعات
العلمية أجهل الناس، وأبعدهم عن الحكمة، وأقربهم إلى الضلال وناهيك عما
يحدثه ذلك من فتنة، وما يسببه من ضلال ودمار!!!.

هذه الصورة القائمة للنظم التعليمية المعاصرة، والمسيطر عليها من قبل
الوصوليين والنفعيين من جهة، أو أشباه المتعلمين من جهة أخرى قد أدى إلى
فقدان القدوة الحسنة وهي إحدى وسائل التربية الرئيسية، وانعدامها في إطار
العملية التربوية وفي المجتمع الإنساني على إطلاقه من أصغر دوائره وهي الأسرة،
إلى أكبرها وهي الدنيا - مروراً بالمدسة والجامعة والمجتمع والدولة - قد وصل
بالناس إلى هذه الحالة المحزنة من التحلل والتسيب والضياع، والتي تشكل إحدى
الأسباب الرئيسية لأزمة التعليم المعاصر.

* * *

رابعاً : الأسباب النفسية للأزمة

أو فقدان الفهم الصحيح لطبيعة النفس البشرية كأساس للأزمة

وصلت الضرورات الأساسية للعملية التعليمية إلى مستوى مكلف للغاية، ويشمل ذلك المدرسين المدربين، والفنيين المهرة والإداريين المتخصصين، والمناهج المخططة بدقة، والكتب المدرسية المكتوبة بعناية، ووسائل الإيضاح المختلفة، والمكتبات الجيدة، وشبكات الحاسبات العملاقة، ومراكز الإتصال المتطورة، والمختبرات والورش المجهزة تجهيزاً ممتازاً، والنوادي الرياضية، والدراسات الحقلية المنظمة. إلخ، وعلى الرغم من ذلك كله فقد شاع الملل وعدم المبالاة وعدم الرغبة في التعليم بين الطلاب، كما أخذ القلق والثورة والميل إلى العنف ومعاداة السلطة وغير ذلك من السلوك غير المنضبط يتزايد بينهم بصورة مستمرة، وهذا يتضح في العديد من حركات الرفض السلبية، والضياع، والكبت، وزيف البصر، والعنف، والأمراض النفسية والعقلية التي تحتاج المجتمعات المعاصرة. ويعتقد أن ذلك تعبير نفسى عن معارضة الطلاب للنظم التعليمية وانعكاس لعيوبها المختلفة.

ترى مجموعة من التربويين أن الحل يكمن في تحسين فهم الأسس النفسية للعملية التربوية وهذا مجال قد غطى حديثاً بقدر من الأبحاث تناولت التعليم، وطرقه، وأسس ذلك النفسية، السلوك التعليمى ونماذجه، استراتيجيات التعليم وأدواتها النفسية - مثل الحوافز والاحتياجات، تكوين المفاهيم والتعميمات، والتفكير المشترك وحل المشاكل، السلوك المبدع ودراسة الاتجاهات والخطط لاكتسابه، عمليات الاتصال بين الناس، دراسة السلوك المعقد، الشخصية ومفهوم الذات، أنماط التطور الفردى ونظرياته، وتطور الشخصية والنظرة الاجتماعية، إلخ - والتحليل النفسى والظروف الاجتماعية للتعلم مثل علاقة الأستاذ بالطالب،

والطالب بزملائه، والنماذج والأنماط لذلك وتأثيرها على التحصيل الدراسى، وجوّ قاعة الدرس، ونظام المدرسة الاجتماعى وتأثيره على سلوك الطلاب، وقياس وتقييم التغييرات السلوكية، ودور كل من المعلم والطالب فى العملية التعليمية وطرق وعمليات تقييمها. وقد اقترحت حلول عدة للأزمة التعليمية المعاصرة على أساس من هذه التحليلات النفسية غير أن نتائج تطبيقها على الطلاب كانت عصيانياً أكثر، وثورة أشد، وزيادة فى عدم الاستقرار.

وسبب ذلك ببساطة أن المنهج العلمى - المبنى على أساس من الملاحظة والاستنتاج أو التجربة والملاحظة والاستنتاج - الذى استخدم بنجاح فى دراسة العالم المادى وظواهره الطبيعية قد فشل فى دراسة الإنسان ومجتمعاته، وهذا مرده إلى أن العالم المادى تحكمه قوانين كونية ثابتة تحكم سلوك كل من المادة والطاقة بدقة كبيرة بينما الإنسان مخلوق ذو إرادة حرة؛ ومن ثم لا يمكن أن تحكمه رموز ومعادلات محددة، فالتعامل مع جوانب النشاط الإنسانى التى يمكن أن تقاس كما وتلخص فى أسس ومفاهيم مجردة - غير محدودة بزمان أو مكان معينين - قد أدت إلى المبالغة فى الإيمان بحتمية البناء المادى وقدرته على التأثير فى المجتمعات الإنسانية، وإهمال عوامل الارتباط الشخصى والأهداف الجماعية التى لا يمكن تحليلها بنفس الدقة العلمية. فكل إنسان هو فى الحقيقة كيان قائم بذاته؛ ومن هنا كانت التعميمات فى الدراسات الإنسانية مخطئة جداً، وكان تطبيق الأطر السلوكية المستقاة من بعض المجالات الفردية على الإنسان عامة تشكل أحد الأسباب لتدهور الإنسانية فى زماننا؛ وذلك لتعدد المتغيرات من إنسان إلى آخر، وصعوبة تطبيق أى من هذه المتغيرات أو الأطر فى كل الحالات، واستحالة وضع إطار لكل فرد بشرى، فالتباين بين بنى البشر لا يمكن ضبطه إلا بعقيدة سليمة تحكم الإنسان من الداخل وتوقظ ضميره وتنظم سلوكه كما لا يستطيع أى قانون وضعى أن ينظمه.

هذا بالإضافة إلى أن التحليل النفسى الذى يفتقر إلى فهم حقيقة الإنسان

ووضعه فى الكون ورسالته فىه لا بد أن يأتى تحليلاً ناقصاً؛ لأنه سىقتصر على قليل من الخصائص الجسدية التى لا تعكس إلا قدراً ضئيلاً من حقيقة ذلك المخلوق المكرم، ومن ثم تأتى جزئية متباينة وغير سليمة، وهذا لا يعنى أننا نقلل من قيمة علم النفس التربوى ومنجزاته كوسيلة من وسائل العمليات التعليمية ولكننا نحذر من تعميم استنتاجاته واستخدامها خارج الإطار الطبيعى لحقيقة وضع الإنسان فى الكون، ولكن كيف يمكن فهم حقيقة وضع الإنسان فى الكون دون هداية ربانية؟ هذا هو السؤال .

* * *

خامساً : الأسباب الأخلاقية للأزمة

أو فقدان النظم التعليمية المعاصرة للتربية الأخلاقية كأساس للأزمة

يوصف التعليم المعاصر بأنه - في مجموعه - تعليم خالٍ من الأخلاق والقيم، وفي ذلك تعارض واضح مع فطرة الإنسان الذي فطر على حب مكارم الأخلاق، ودعوة إلى انتشار التحلل الأخلاقي وإلى فقدان القيم بين المتعلمين. ففى هذه الأيام نجد القيم الأخلاقية اللازمة لوجود الإنسان الفرد قد أصبحت مفقودة بالكامل تقريباً، كذلك فإن القيم الاجتماعية التى يجب أن تحكم علاقة الإنسان بأخيه الإنسان، وبالمجتمع الذى يحيا فيه قد أخرجت عن إطارها الأخلاقي لتبقى ألفاظاً تنطقها الشفاه يساء فهمها وتطبيقها من أجل خدمة الأنانية الإنسانية والطمع الشخصى، فقد حل الخوف من المسؤولية محل الشعور بالواجب ومنها اختيار الفضيلة على أنها أمر يختار لأجله من أغلب المجتمعات البشرية ليحل محله فهم آلى للفضيلة: فقد اصبحَت الأمانة هى مجرد وسيلة إلى حياة مريحة وإلى الحفاظ على الذات، وأخذت الفضيلة تتضاءل فى معناها حتى كادت هذه الكلمة أن تضيع من قاموس الناس، ولم تعد هناك حاجة لتحول أصيل من الحالة غير الأخلاقية التى لا تهتم إلا بالامور المادية فى هذا العالم إلى الاهتمام بالروح؛ بل كان الاهتمام كله بعملية الانتقال المحسوبة للمصلحة المادية الذاتية فقط، وأصبحت الاستنارة تسابق فى الجرى وراء المصلحة الذاتية ونوع من المهارة غير المنضبطة بالاخلاقيات حولت الإنسان ألى كيان أكثر أنانية، وأكثر تركيزاً على الذات، وأكثر طمعاً وجشعاً، كيان يركز على المردود المادى للحياة ويتجاهل القيم الأخلاقية، كيان فقد كل إحساس بأبسط الفضائل، وأصبح يحيا حياة مادية محضة فى ظل إطار زائف من المدنية المعاصرة.

وأصبح التربويون يرسمون صورة بشعة لفقدان القيم الأخلاقية وفقدان الرغبة الصادقة في التقيد بها في العلاقات العامة بين الطلاب فسادت أخلاقيات الواجب التي تؤكد على الأدب الظاهر في السلوك، وتدعو إلى أن يعيش المرء بمبادئه الشخصية أيا كانت مستوياتها، وتهمل الحسابات المنطقية لنتائج تصرفاته ولا تجد التصرف الشخصي إلا بقيود المجتمع، وقد أدى ذلك إلى الفشل المساوي للإنسان في تحقيق ما يصلح من شأنه، وفقدان الثقة بالنفس، وانعدام القيم المحددة في مجتمع هو بذاته ملىء بالشكوك؛ مما جعل الطلاب يعيشون في محاولة يائسة للبحث عن هوية لهم، دون جدوى، وجعل الغش في الامتحانات بين طلبة المدارس والكليات عاراً عاماً. والدليل على عدم استهجان الطلاب له هو الشعار المطروح - إذا تمكنت من الغش فلا تتردد - والذي أصبح شيئاً معروفاً لكل من الإداريين وأعضاء هيئة التدريس في مختلف مراحل التعليم، وأصبح الاهتمام بالأمانة والاستقامة في الحياة الشخصية أمراً بعيد المنال.

وقد انعكست آثار ذلك في انعدام الإنسانية بين الناس على مختلف المستويات - الفردية والاجتماعية والقومية والدولية - والذي أصبح سمة من سمات عصرنا، خاصة فيما يسمى بالدول المتطورة، وبين ما يفترض فيهم أن يتعلمون. ومن هنا فإن الصيحة الآن هي من أجل تعليم أخلاقي لأن التعليم لا يمكن أن يكون كاملاً دون أخلاق، ولكن التساؤل الذي يطرح هنا هو أى أخلاق؟ هل هي أخلاق المصلحة والقيم المادية التي ابتدعها الإنسان لتتلاءم مع أنانيته الشخصية وتطلعاته المادية العاجلة؟ أم هي الوفاء لقيم مشتركة أساسها الخير العام، والعقلية المتفتحة المتسامحة، وجمال الهيئة والنطق، وغيرها من القيم الأخلاقية التي تطلق الإنسان من عقال ذاتيته وأنانيته وأطماعه الشخصية وتجعله يرى الأمور في إطارها الصحيح وأبعادها السوية؟ ولكن هل يستطيع الإنسان بكل قصوره وعجزه وقدراته المحدودة أن يؤسس لنفسه مثل هذه القيم السامية، أم أنه محتاج في كل ذلك إلى إرشاد رباني؟ وإذا كان هذا الإرشاد الرباني موجوداً

بين أيدي الناس فما هو السر في انصراف الناس عنه، ومجافاتهم لنهجه حتى وصلت المجتمعات والأفراد إلى هذا القدر من التحلل الأخلاقي؟

يعتقد عدد من التربويين أن التحلل الأخلاقي في زماننا يرجع إلى سيطرة الاتجاهات المادية الصرفة على العملية التعليمية، ويرجعون ذلك إلى سيطرة العلوم البحتة والتطبيقية على الفكر الإنساني بصفة عامة. فمنذ مطلع هذا القرن تربعت العلوم البحتة وتطبيقاتها التقنية على عرش المعارف الإنسانية، وذلك لأنها قد أدت إلى شيء من النجاح المادى، والقوة، والانتصار على الأمراض، وكشف جزء من المجهول مما أدى إلى الافتتان بمنطقها ومنهجها الذى يطالب بالعقلية المفتوحة التى لها قدرة على التصور وطاقة على التساؤل، وعلى اختبار الأفكار بالتجربة فإن لم تصمد لذلك سقطت، ومن هنا صار العلم التجريبي لا يتقبل المطلق من الأمور، ولا المعتقدات القديمة ولا الأفكار الثابتة التى لا تتغير. وفى هذا الوقت كان يسيطر على الكنيسة فى أوروبا رجال ليست لهم خلفية علمية أو فهم بمنطق المنهج التجريبي فاصطدموا برجال العلم التجريبي فى معركة مريرة من الكراهية والحقد انتهت بانتصار بالعلم التجريبي وانهيار الكنيسة ومعها الارتباطات الأخلاقية.

ولم يكن الخطأ خطأ رجال العلم التجريبي وحدهم، بل كانت مساهمة رجال الكنيسة فى ذلك أكبر، فقد انشغلوا بالصراع على السلطة ضد بعضهم البعض أكثر من انشغالهم بالدعوة إلى الله، وانصرفوا من التأكيد على أن الإنسان كائن أخلاقي بالفطرة، إلى إشعال العصبية الدينية والمذهبية الضيقة، وتجاهلوا فضل المنهج العلمى، وذهبوا إلى صور بدائية خاطئة فى العهد القديم أرادوا فرضها بقوة السلطة الدينية على العلماء الذين اضطهدوهم وسجنوهم وقتلوهم وحرقوهم أحياء حتى انتصر العلم على الكنيسة التى انحسر دورها انحساراً شديداً.

أما أهل العلم التجريبي فكانوا يعتقدون فى التقدم والتغيير المستمر بينما

كان رجال الكنيسة جامدين لا يتغيرون، ولما كان العلم التجريبي قد أسس على نظرية المنفعة المادية (البراجماتية أو الفلسفة العلمية التي تقوم على اختبار صحة المفاهيم بواسطة نتائج تطبيقاتها العملية فقط)، فقد حصر نفسه في إطار المادة مهملاً ومتناسياً جانب الروح وعالم الغيب، فإن منطقَه قد اقتصر على الجانب المادى الذى لا يسمح بأى قدر من الأحكام الأخلاقية سواء كان ذلك فى تحديد واجب الإنسان الشخصى تجاه نفسه أو تجاه مجتمعه .

وعلى ذلك فقد ادعى بعض الغربيين من المشتغلين بالعلوم أن المنطق العلمى يتطلب موضوعية لا تسمح بالأحكام الأخلاقية، وهذه الموضوعية بدلا من أن تعنى حالة مثالية تسود فترة البحث فى مرحلة محددة، أصبحت عند كثير من الأساتذة والطلاب تعنى فلسفة ثابتة أو حالة ذهنية دائمة، تلغى الأخلاقية والتقييد بها فى القضايا العامة، كما دعوا إلى تصفية الحياة الثقافية من كل تمييز مقصود، وأية رائحة للدفاع عن الثقافة، وأى اعتبار للأخلاق، والقيم والدين، بدعوى أن العلوم البحتة والتطبيقية خالية من هذه القيم الروحية خلواً كاملاً، وذلك بدعوى أن المنطق عندهم يتوجه إلى ثقافة تتخطى القيم اسمها الحقيقية العلمية، وأن ولاء المشتغل بالعلوم يجب أن يكون بالدرجة الأولى إلى تلك الحقائق العلمية، وإلى مجتمع علمى هو بالنسبة له شىء فوق القوميات، وقد أدى ذلك إلى عبادة الإنسان للعلوم التجريبية، مع علمه بأنها لا يمكن أن تضىء كل جوانب الحياة الإنسانية ولا أن تقود سلوك الإنسان، وذلك لأن وسائل العلم التجريبي هى حواس الإنسان وعقله التى ثبت أنها محدودة وأن الإنسان فى تحليله العلمى محدود بنسبية مكانه (على بقعة محددة من كوكب الأرض)، ونسبية زمانه (أى عمره) .

هذه الحدود تؤكد على أن العلوم التجريبية لا يمكنها إلا أن تدور فى دائرة عالم الشهادة أى العالم المادى الذى يمكن للإنسان أن يدرك ما فيه بحواسه، وأن يعقله بعقله وذلك أيضاً فى حدود إمكانيات حسه وعقله، ونسبية زمانه ومكانه .

ويتمثل قصور العلم التجريبي من جهة بفشله في مواجهة التحديات الأخلاقية، فإن الادعاء الخاطيء بأنه لا توجد حدود أخلاقية تقف في سبيل البحث العلمي قد أفسد رسالة العلم النبيلة، وأدى إلى قدر هائل من شقاء الإنسان ومعاناته، ومن جهة أخرى فإن العلوم التجريبية لم تستطع أن تقف في وجه صور الظلم الاجتماعي المختلفة أو القوى الحاكمة المستبدة المتسلطة في مختلف جنبات الأرض وذلك بدعوى أن الانتصار للحق وكبح جماح القوى السياسية هو في الحقيقة التزام أخلاقي لا يمكن أن يقن بواسطة المنهج العلمي التجريبي الذي جرد نفسه من أية قيم أخلاقية، ولا يمكن للإنسان أن يجابه التحدي الأخلاقي في عصرنا الحاضر إذا استمر في البحث عن مبررات تجريبية للقيم، فخلال القرن العشرين ساد الاعتقاد الخاطيء أنه لا سبيل لتقنين القيم الأخلاقية علمياً بمعنى أن العلوم التجريبية لا تستطيع التمييز بين الخير والشر، وعلى ذلك فإن المجتمعات المعاصرة قد تركت نهياً لموجة من التحلل الأخلاقي الذي افتقر فيه كل من الفرد والمجتمع إلى قيم عليا تحكمهما، وفي محاولة للتوفيق لجأ بعض رجال الكنيسة إلى تحويل الضرورات الأخلاقية إلى ضرورات ثقافية، فاختلط التعصب الديني بالتعصب لأوضاع اجتماعية معينة، وبدت القوانين الأخلاقية كعقبات أمام عملية التغيير الاجتماعي، ونشب الصراع بين المجتمع وبين قيمه، وفي هذا الصراع سقطت القوانين الأخلاقية وهجرت الأديان من قبل المنادين بضرورة التغيير الاجتماعي، وتحلل الإنسان من جميع الضوابط السلوكية والأخلاقية بدعوى احترام الحرية الشخصية وتحللت المجتمعات من العديد من الأعراف الطيبة والعلاقات الإنسانية النبيلة بنفس هذه الدعوى الباطلة، وصار الفرد من الناس يرى الجرائم تقترف والأعراض تنتهك على قارعة الطريق ولا يحرك ذلك فيه غيره، ولا يثير انتقاداً.

وأصبحت الصحيحة في الدول الصناعية الكبرى اليوم هي من أجل قيادة عامة راشدة، مدركة للأهداف القومية، تصدر بإلحاح شديد عن يأس الناس من

إصلاح هذا الضعف الأخلاقي الذى يتخلل المجتمعات الإنسانية نتيجة لسيادة نسبية المعارف؛ فطبيعة تلك النظرية تؤكد أننا لم نعد واثقين من قدرتنا على الاتصال بالقيم المجردة وبالصدق المجرد عن طريق عقولنا وضمائرنا، وبالتالي فنحن لا نستطيع أن نقرر ما هو الصواب لنفعله وسط التعقيدات والتغيرات السريعة فى حياتنا المعاصرة، هذه النسبية فى علاقات الأشياء قد هزت ثقة الناس فى أن معتقداتهم الشخصية يمكن أن تهبهم بصيرة يسترشدون بها فى حل المشاكل المتجسدة فى مجتمعاتهم، وحتى العلماء أصبحوا يستشعرون أن حقائقهم العلمية التى قد طورت بدقة ليست صالحة لإصدار حكم أخلاقي واحد. وهذا يوضح بجلاء حاجة الإنسان إلى علم أكبر من علمه فى حل مشاكله الرئيسية ولا يمكن أن يتأتى ذلك إلا عن طريق رسالة سماوية تأتى من خالق الكون والإنسان الذى هو أدرى بحقيقة كل فرد من أفراد خلقه.

كذلك فقد أدى تفتيت المعارف الإنسانية إلى انفصام واضح بين العلوم والفلسفة لدرجة أنه قد أصبح مقبولاً اليوم أن لا يكون الفيلسوف بالضرورة عالماً ولا العالم فيلسوفاً، ولم يبق يربط العلم بالفلسفة إلا تعبير «دكتوراه الفلسفة» كتذكار للصلة القديمة بين هذين المجالين من مجالات المعرفة الإنسانية فى الماضى غير البعيد، كذلك فقد أصبح من محض المصادفة أن يكون العالم التجريبي متصفاً بشيء من الحكمة (مهما كان مبدعاً فى تخصصه)، ولكن على الرغم من ذلك هبىء الناس نفسياً للسجود للعلم والركوع لاستنتاجاته. ونتيجة لافتقار العلم التجريبي إلى الحكمة شاع بين المشتغلين فيه ادعاء بالكفر بالله أو بالشرك به، والإنكار للغيب والحيرة والخوف من كل شيء والمناداة بالشعار الخاطيء بأن العلم لا يتقيد بالدين، ولا بالأخلاق، ولا بالقيم بل يقف منهما موقفاً متعادلاً، وهذا مناقض لفطرة الأشياء حيث إن العلماء التجريبيين هم أولى الناس بخشية الله، لأنهم أكثر الناس اطلاعاً على إعجازه فى خلقه!! فالعالم التجريبي يشتغل بالبحث عن طبائع الأشياء وخصائص كل من المادة والطاقة وأنماطهما وسلوك

المخلوقات وحوافزهم في محاولة لتفهم الإنسان صنع الله في نفسه وفي خلق كل ما حوله وليكتشف نظاماً رائعاً في إبداعه حيثما وجه ناظره في هذا الكون . ولكن على النقيض من ذلك فإن فضائل التأمل والعالمية قد فقدت من البحث العلمي الذي أصبح يتكيف بالمكاسب المادية أكثر من تكيفه بالتأمل والجرى وراء الحقيقة المجردة فقد أصبح التقدم في أبحاث الطب عادة ما يرتبط بالتجارة . وفي مجال الرياضيات يلاحظ المرء دهشة أن ابتداء نظريات الاحتمالات التي تعتمد عليها الحسابات المعاصرة قد وجدت في مجال المراهقات، كما أن اكتشافات باستير قد حفزتها أرباح تجار الخمور الفرنسيين، وأنا لا أنكر روعة النتائج على المدى الطويل ولا أقول إن كل البحوث العلمية تبدأ وضيعة ولكني ألاحظ فقط أن الأبحاث عادة ما تتكيف بالأهداف التي تحقق أكبر عائد مادي ممكن أكثر من تكيفها بالتأمل، وربما كان من أوضاع الحوافز في البحث العلمي نظرية « انشر أو أهلك » التي أصبحت سائدة في جامعات المفروض فيها أنها أنشئت لتكون موهوبة للذكاء المجرد، ولكن البحوث العلمية أصبحت وضيعة في أهدافها ووضيعة في وسائلها ودوافعها ووضيعة فيما تصل إليه من نتائج .

* * *

سَادَسًا : الأسبابُ الدِّينيةُ للأزمة

بمعنى فقدان التربية الدينية الصحيحة

وتخلى المجتمعات المعاصرة عن الدين كأساس للأزمة

يعتقد بعض التربويين أن من الأسباب الرئيسية لأزمة التعليم المعاصر فقدانه للتربية الدينية، وتخلى المجتمعات المعاصرة - بصفة عامة - عن الدين وليس ثابتاً إن كان تباعد النظم التعليمية عن المنهج الدينى فى التربية هو السبب فى هجر المجتمعات الحديثة للدين أو أن العكس هو الصحيح، غير أن السمة الغالبة على التعليم المعاصر هى أنه تعليم غير دينى - دهرى، عالمانى منكر أو متجاهل للدين - لا يؤمن إلا بالمدرک المحسوس فقط، وينكر أو يهمل كل ما هو غيبى؛ ولذلك يدور بالعملية التربوية، وبمعالجاته للأنشطة البشرية الأخرى، بل بالمعارف الإنسانية - التى يقوم على نقلها من جيل إلى جيل - فى حدود الأطر المادية للأشياء فقط وهذه - على أهميتها - لا تشكل إلا جزءاً يسيراً من الحقيقة الكلية، ومن هنا أتت المعارف المتداولة فى معاهد العلم المعاصرة قاصرة منقوصة وأتت العملية التعليمية عاجزة عن القيام بدورها التربوى؛ وذلك لأن دورانها فى الأطر المادية الضيقة جعلها تقصر اهتماماتها على هذه الحياة الفانية، وتنسى أو تتناسى أن من ورائها حياة أخرى خالدة هى أولى بالعمل لها والجهاد من أجلها. وهذا التحديد الضيق أرغم نظم التعليم المعاصر على الجرى وراء المكاسب المادية، وتجاهل الحقيقة الواقعة أن المادة فى حياة الناس وسيلة وليست غاية، وأن هذه الوسيلة لا يمكن لها وحدها أن تحقق للإنسان أى قدر من السعادة!!! وهذا التحديد للعملية التعليمية فى الأطر المادية وحدها دفعها إلى وضع أطر مادية بحتة لضبط السلوك الإنسانى، ولكنه تغافل عن أن الإنسان مخلوق عاقل ذو إرادة، وأن إرادته إذا لم يحكمها من الداخل ضمير حى، فلا سبيل لكل القوانين الوضعية إلى تنظيم سلوكها...، وأن هذا الضمير إذا لم يؤمن بأن الإنسان

محصية عليه أنفاسه وحركاته وسكناته، وأنه محاسب على كل عمل يعمله، وكل كلمة يتفوه بها، وكل خطوة يخطوها، وأنه مسئول عن كل لحظة يحياها، وكل علم يتعلمه، وكل مال يكسبه أو ينفقه لا يمكن أن يكون ضميراً حياً يقيم من الإنسان على نفسه رقيباً!!!، وأن هذا الضمير ينمو مع الإنسان، فإذا لم يتعهد من الصغر بوسائل إحيائه فإنه يموت، وإذا مات صاحبه ولو عاش لعشرات السنين من بعده، ووسائل إحيائه وإحياء الإنسان عامة تتلخص في التربية الصالحة القائمة على فهم الإنسان لحقيقة رسالته في هذه الحياة عبداً لله، مكلفاً بعبادته - تعالى بما أمره، وبحسن القيام بواجبات الاستخلاف في الأرض بعمارته وإقامة عدل الله - تعالى - فيها.

ومن وسائل هذه التربية الصالحة الدعوة المستمرة الذكية الواعية اللطيفة إلى الإيمان بالله - تعالى - وحسن عبادته، وإلى معرفة الحق والتواصي به، وممارسة العمل الصالح والتعاون عليه، والتعود على الخلق القويم والالتزام بقيمه، وأن التربية الصالحة دوماً تدعو إلى اكتساب العلم النافع الذى يدعمه الإيمان الصادق، والعمل الصالح الدؤوب المنظم الذى يحيطه سياق من الخلق القويم.. وأن غرس ذلك فى النفوس الناشئة يحتاج إلى القدوة الحسنة الملتزمة التى بدونها لا يمكن للتربية الصالحة أن تتم.

ولما كانت النظم التعليمية المعاصرة - فى غالبيتها - تفتقر إلى كل ذلك.. فإنها لم تعد تربية بالمعنى المحدد للكلمة، بل أضحت مجرد وسيلة لنقل المعلومات أو للتدريب على قدر من المهارات ومنح عدد من الشهادات بذلك. وهذا هو السرفى أن الأنانية والمبالغة فى الإحساس بالذات، والتردد والخوف من الارتباط بأية قيم أخلاقية أو دينية قد أصبح من سمات المعاهد التعليمية المعاصرة وخريجيتها لا يفترق فى ذلك معهد عن معهد، ولا طالب عن أستاذ... ولا أستاذ عن إدارى، وهذا هو سبب أزمة التعليم التى نواجهها فى هذا العصر إن لم يكن السبب المباشر لكل الأزمات التى يعيشها إنسان اليوم.

فمن البدهى أن التعليم يجب أن يضيء حياة الطالب؛ وذلك بتعريفه بذاته، ورسالته فى هذه الحياة، وكيفيات تحقيقه لها، والغاية من وجوده فيها، وبمصيره من بعد هذه الحياة، كما يجب أن ينظم التعليم حياة الطالب بتعويده على قبول القيم الأخلاقية والضوابط السلوكية الفردية والجماعية - لا فى إطار مدرسته وأسرته والمجتمع الذى يحيا فيه فحسب، بل والدنيا كلها، ومع الناس على تعدد ألوانهم وأشكالهم وأفكارهم ومعتقداتهم ومواطنهم؛ وذلك لتمكين الطالب من مواجهة مصاعب الحياة، ومشاكل الوجود الإنسانى ذاته، والتصرف على أسس الخير والصلاح فيه، وهذه أمور لا يمكن للعقل البشرى وحده أن يحيط بها، أو أن يقنن لها، بل هو محتاج فى كل ذلك إلى علم أكبر من علمه وإدراك أشمل من إدراكه، وقدرة فوق قدرات عقله وحسسه. وهنا تبرز حاجة الإنسان إلى رسالة السماء، ويتضح مدى الضرر الذى أصاب المجتمعات الإنسانية بصفة عامة، ومراكز التعليم المعاصر بصفة خاصة نتيجة لتخليها عن الدين، وتحللها من الارتباط بنهجه وقيمه وأخلاقه وضوابطه.

وهنا أيضاً يكمن السرفى بروز الدعوة إلى العودة للتربية الدينية من جديد فى أغلب مراكز التعليم المعاصر على الرغم من انقسام رجال التعليم حيال هذا الأمر بين مؤيد ومعارض، ومنهم من تؤرقه موجة التحلل الدينى والأخلاقى التى تجتاح مدارس ومعاهد وجامعات اليوم والأخطار الرهيبة التى تتهدد العالم بأسره من وراء ذلك، وحالات البؤس واليأس والشقاء والضياع التى تطبق على مختلف مجتمعات البشرية، ومن يؤمن - عن تجربة - بعجز التعليم المنسلخ من الدين عن القيام بالدور اللازم لبناء الإنسان.

وفى معارضة ذلك الاتجاه يرى التربويون أن التعليم فى أوروبا كان قى بادىء الأمر بيد الكنيسة وتحت هيمنتها...، ولم يستطع هذا التعليم الكنسى أن يحقق للإنسانية سعادتها المنشودة، ولا للعلم حرته وانطلاقه، بل وقف حجر عثرة فى سبيل أى تقدم علمى أو تقنى أو إنسانى، وسجن العقل البشرى وأعاق إبداعه، وقاوم البحث العلمى التجريبي واضطهد علماءه، وحاول فرض العديد

من الآراء الخاطئة في سفر التكوين عليهم، وساند حكم الطغاة والجبابرة والمفسدين في الأرض، واستغل الناس واستخف بعقولهم، وأصدر صكوك الغفران، ونصر الباطل على الحق أينما كان، وأعان الظالم على المظلوم، وأهدر كرامة الإنسان، وسفك الدماء وأشعل الحروب!!! وبإيجاز شديد فشل هذا «التعليم الكنسى» في تخريج الإنسان المثقف الذى يفهم ذاته، ويعى حقيقة دوره في الحياة، فانتقلت مسؤولية التعليم من الكنيسة إلى الحاكم، وكان ذلك بداية التعليم المدني المنسلخ من الدين، والمتنكر لهديته والذى تبدل القساوسة والكهّان فيه بالسلطات السياسية والعسكرية والصناعية والاقتصادية. والتي تمثل القوى المتحكمة في التعليم المعاصر.

وهنا يبرز تساؤلان هامان هما:

● إذا كان التعليم الكنسى قد فشل في الاستمرار بالعملية التعليمية داخل إطارها الصحيح فهل يعنى ذلك فشل التعليم الدينى؟

● وما هو المقصود بالتعليم الدينى؟

وللإجابة على هذين السؤالين الهامين نورد ما يلى:

(أ) هل فشل التعليم الدينى فى رسالته؟

يعرف «الدين» بأنه مجموعة من المعتقدات والعبادات ودرساتير الأخلاق وضوابط السلوك التى يؤمن بها ويمارسها نفر من الناس، لهم فلسفتهم الخاصة فى الحياة والتى غالباً ما تنطلق من نظرة عقائدهم إلى حقيقة الإنسان والكون والحياة... أما الدين بمعناه القرآنى فهو النظام السماوى الكامل الشامل لحياة البشر كافة (عقيدة وعبادات وأخلاقاً ومعاملات) وذلك بالنسبة لهم أفراداً ومجتمعات، وشعوباً وأمماً وعوالم، فى مختلف العصور، وعلى مر الزمن وذلك انطلاقاً من الإيمان بوحداية الخالق - سبحانه وتعالى - الذى علم أبينا آدم - عليه السلام - لحظة خلقه حقيقة ذاته، وتفاصيل رسالته فى هذه الحياة، وحتمية مصيره من بعدها، وعلم آدم بنيه، وكلما عاشت البشرية فى نور الهداية الربانية سعدت وأسعدت. وكلما خرجت عليها ضلت وأضلت وعاشت البشرية فى

موجات من المد والجزر، فأرسل ربنا - تبارك وتعالى - مائة وعشرين ألف نبي لهداية خلقه، واصطفى من هذا العدد الكبير من الأنبياء ثلاثمائة وبضعة عشر رسولا تكاملت رسالاتهم جميعا فى بعثة الرسول الخاتم - صلى الله وسلم وبارك عليه وعليهم أجمعين - ولذلك تعهد ربنا - جلّت قدرته - بحفظها، فحفظت فى القرآن الكريم وفى سنة خاتم الأنبياء والمرسلين - ﷺ - ولذلك قال ربنا - وهو أحكم القائلين: ﴿ إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ وَمَنْ يَكْفُرْ بِآيَاتِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴾ [آل عمران: ١٩]. وهذه الآية الكريمة تؤكد أن كل نبي وكل رسول قد بعث بالإسلام وإن اختلفت تفاصيل التشريع من رسالة إلى أخرى باختلاف الأزمنة والأماكن، كما تؤكد على ضرورة الدين لاستقامة الحياة على الأرض ولضبط سلوك الناس عليها؛ وذلك لأن الحياة مليئة بالغيبيات المطلقة التى لا سبيل للإنسان فى الوصول إلى شىء منها إلا عن طريق الهداية الربانية، ومن هذه الغيبيات فهم الإنسان لذاته، ولعلاقته بخالقه، وكيفية عبادة هذا الخالق العظيم، ومعرفة الإنسان بطبيعة رسالته فى هذه الحياة، وكيفية تحقيقها على الوجه الذى يرضى الله، ومنها حاجة الإنسان إلى دستور أخلاقى يحكمه وإلى ضوابط سلوكية تحدد علاقاته بالآخرين والتاريخ يؤكد لنا عجز الإنسان عن وضع ضوابط أخلاقية وسلوكية لنفسه. ومن هنا كانت حاجة الإنسان إلى الدين، بيانا ربانيا خالصا فى أمور العقيدة والعبادة والأخلاق والمعاملات لا يداخله أدنى قدر من التصورات أو المداخلات البشرية. وهذا شمول يعجز البشر قاطبة عن الإحاطة به، لأن نظام الحياة الشامل الصالح لكل زمان ومكان، لا يمكن أن يكون إلا من صنع الخالق العظيم الذى لا تحدّه حدود، ولا يخفى عليه شىء فى الأرض ولا فى السماء والذى وسع كل شىء علما وعلى ذلك؛ فلا يمكن لمعتقد من المعتقدات، أو لمثالية من المثاليات أو لمذهبية من المذهبيات أن تسمى ديناً إلا إذا كانت من صنع الخالق - سبحانه وتعالى - وكانت خالية من أى عبث إنسانى مهما تضاءل، كذلك لا يجوز للناس أن يدينوا لنظام من وضع البشر حتى لو اختلفت برسالة من رسالات

السماء؛ لأن العمل البشرى بطبيعته متسم بالقصور والنقص والتناقض والبعد عن الكمال - ومهما تضافرت من أجله الجهود - وعلى ذلك فإنه إذا اختلط برسالة سماوية أخرجها عن إطارها القدسي، وهبط بها إلى مستوى الأعمال البشرية فلم تعد تصلح ديناً، ومن ثم لا يجوز إطلاق اسم الدين عليها. ولذلك قال ربنا - تبارك وتعالى - :

﴿ وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾

[آل عمران: ٨٥].

وهذا الدين السماوي الذي يعرفه القرآن الكريم لنا باسم «الإسلام» قد أرسل به عدد من الأنبياء والمرسلين ابتداءً بأبينا آدم عليه السلام الذي علمه ربه فقال: ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴿ [البقرة: ٣١، ٣٢].

وانتهاءً بنبينا محمد عليه الصلاة والسلام الذي أدبه ربه فأحسن تأديبه، وجعله خاتماً للأنبياء والمرسلين (صلى الله وسلم وبارك عليه وعليهم أجمعين). فمنذ اللحظة التي خلق فيها أبونا آدم - عليه السلام - علمه الله سبحانه وتعالى أن الإسلام هو النظام الرباني الشامل للحياة، وعلم آدم من شهد من بنيه وأحفاده هذا الدين القيم، فعاشوا به فترة من الزمن، ثم انحرفت سلالاتهم عنه وخرجت عليه، وساءت بهم الأحوال حتى أصبحت الحاجة ملحة إلى رسالة فأتت برحمة من الله نوراً وهداية من ذات المصدر الرباني وعلى نفس النهج الإسلامي، وتكررت الصورة، وتكرر الأنبياء والمرسلون يحملون نفس الرسالة إلى البشرية في مختلف الأماكن والعصور، ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا ﴾ [المائدة: ٤٤].

حتى تكاملت هذه الرسائل السماوية كلها في دعوة خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد ﷺ التي دعا إليها الناس كافة.

ولقد قاوم الضعف البشرى رسالة السماء بالوقوف فى وجهها ورفضها تارة، وبقبولها ثم الانصراف عنها بعد أن يرفع حاملها إلى ربه تارة أخرى، ويفسدها بالعمل البشرى الذى يدخلونه عليها حتى يخرجوها من إطارها الربانى تارة ثالثة، وبذلك تتحول رسالة السماء إلى اجتهاد بشرى صرف فتفقد نورها الربانى وكمالها وشمولها وقدسيته، وبالتالي تفشل فى هداية الناس وتربيتهم، وفى تنظيم شؤونهم والفصل فى أمورهم، فيكون ذلك مدعاة لخروجهم عليها والكفر بكل معطياتها وبالتالي خروج الناس من عبودية الله الواحد القهار إلى عبودية نفر منهم، وتتردى بهم الأوضاع حتى تصبح الحاجة ماسة إلى رسالة أخرى، فيمن الله سبحانه وتعالى على البشرية برسول يحمل نفس الرسالة، ويدعو الناس إلى الإسلام من جديد .

ولقد ظل الحال كذلك... الإسلام والجاهلية يتبادلان البشرية حتى قبض الله تعالى لها خاتم الأنبياء والمرسلين الذى تكامل الإسلام فى رسالته، ولذلك تعهد الله سبحانه وتعالى بحفظ تلك الرسالة بعهد قطعه على ذاته العلية - ولم يقطعه لرسالة سابقة أبدا - فقال - وقوله الحق - : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩] .

انطلاقاً من ذلك فإن ما يسمى باسم « الأديان السماوية » اليوم - فيما عدا رسالة سيدنا محمد ﷺ - ما هى إلا مذاهب وضيعية اختلط فيها الإسلام الصافى - كما نزلت به الرسالات السماوية السابقة - بكثير من الفكر البشرى، والفلسفات الوضعية، فانحرفت عن النهج الربانى وفقدت هداها، ومالت عن الصراط المستقيم وتفرقت خطاها عنه!!! . ولا غرابة فى ذلك؛ فأصول كتبها السماوية قد فقدت كلها، ولم يبق بين أيدي الناس منها إلا ذكريات ممسوخة، ومشوهة، ومحرفة عنها نقلت شفاها عبر عدة قرون من الآباء للأبناء ومن الأجداد للأحفاد، وحينما فكروا فى تدوينها فعلوا ذلك بلغات تختلف كلية عن اللغة الأصلية التى نزلت بها كل رسالة من هذه الرسائل فى غيبة كاملة من الرسول الذى تلقاها وبأيدي مجهولين ليسوا بأنبياء ولا بمرسلين فملأوها تحريفاً وتبديلاً

وتزييفا مما أدى إلى انصراف غالبية المثقفين عنها، وبانصرافهم عنها تخلو عن فكرة الدين بصفة عامة، ولكن لما كان الإنسان مخلوقاً متديناً بالفطرة فقد لجأ نفر من المفكرين إلى تأسيس عدد من المذاهب التي قامت كلها على أساس من الفكر البشرى الخالى من الدين، أو المتجاهل له مثل الشيوعية، والرأسمالية، والاشتراكية، والنازية، والفاشستية، والوجودية وغيرها؛ مما أشقى الناس وأتعمسهم، وأوصلهم إلى ما هم فيه من حيرة وضياح وضلال..!

ومن سوء حظ الناس فى هذا العصر أن العالم الإسلامى كان قد تعرض إلى شىء من التمزق فى القرنين الأخيرين بصفة عامة، ولقد أدى ذلك التمزق إلى الهزيمة العسكرية ووقوع معظم بلاد المسلمين فى قبضة دول استعمارية، دهرية، دنيوية تتظاهر بدين كله شرك وضلال، كارهة للإسلام والمسلمين؛ ولذلك احتلت بلاد المسلمين من أجل نهب ثرواتهم، وتغريب أبنائهم فى محاولة لطمس معالم الإسلام، وإبعاد المسلمين عن دينهم الصحيح، وذلك بالهجوم المباشر وغير المباشر، على هذا الدين الخاتم الذى لا يرتضى ربنا من عباده ديناً سواه، ثم بمحاولات حصر فكرهم فى زاوية محددة من زوايا الدين مثل العبادات فقط، أو بالدس عليهم تحت شعارات مشرقة مزيفة، تدعى لنفسها صلة بالإسلام مثل القاديانية والبهائية والعلوية وغيرها، أو بالتشكيك عن طريق الفلسفات المادية والوضعية المنحرفة -- كالعامل على نشر الشيوعية أو الوجودية بين الناس --، ثم بتأسيس نظم التعليم والاقتصاد والسياسة والتشريع والاجتماع على أساس من المفاهيم المادية المنكرة للدين، وبخلق عداوات مفتعلة بين نظم الحكم التى نصبته القوى المستعمرة وبين المنادين بتطبيق الإسلام نظاماً شاملاً للحياة، وتحكيمه فى كل أمر من أمورهم؛ مما ساعد على إقصاء الإسلام فى دوله عن كل شىء إلا عن قلوب الناس.

أما المعتقدات التى اختلطت فيها رسالة السماء مع الفلسفات الوضعية والتزييد البشرى الذى أخرجها عن إطارها الصحيح ومنها ما صاغه كل من أتباع

موسى وعيسى عليهما السلام تحت اسم اليهودية والمسيحية على التوالي .
واليهودية تقوّعت فى عقيدة مغلقة قائمة على الادعاء الباطل بأنهم شعب الله
المختار، وأبناؤه وأحباؤه، وانطلاقاً من هذا الوهم قامت تلك العقيدة اليهودية على
العنصرية البغيضة، والأنانية المحضة، والاستعلاء الأخرق، والكراهية لكل الناس،
والحقد عليهم جميعاً، واستباحة دمائهم وأموالهم وأعراضهم، واعتبار ذلك
تعبداً وقربى إلى الله!! واندفعت بذلك كله لتجعل من اغتصاب أرض فلسطين
بالقوة، وتشتيت أهله باستخدام كل الوسائل الهمجية وغير الإنسانية، قضية
دينية، ومشكلة أراقت فى سبيلها بحار الدماء وأزهقت مئات الآلاف من
الأرواح، وكانت ولا تزال تهدد العالم كله بالحرب والدمار، وذلك انطلاقاً من
تعاليمهم الدينية المحرفة .

أما المسيحية المعاصرة فقد قصرت دورها على الرهبانية والكهنوت، والأناشيد
والموسيقى، والترانيم والمواظم المختلفة، ونسيت قضايا الناس الملحة، فهجرها
معظم أتباعها، وتبنوا العديد من المذاهب الوضعية البعيدة كل البعد عن رسالة
السيد المسيح؛ مما ساعد على تجاهلها واستمرار ابتعاد الناس عنها، وقد أدى
فشلها فى العالمين الغربى والشرقى، وإحسارها انحساراً مخجلاً هنا وهناك، إلى
انطلاقها إلى أراضى العالم الثالث وما يعرف باسم الدول النامية مستغلة حاجة
الناس، وفقريهم، ومرضىهم، فتفرض عليهم المسيحية ثمناً لدواء يتقاضاه مريضهم،
أو لقمة عيش يتبلغ بها جائعهم، أو كسوة يكتسى بها عاريهم أو خيمة تأويه،
وليس ما تقترفه الكنيسة - بمختلف مللها ونحلها اليوم - فى مختلف دول
العالم بغائب عن الأذهان؛ بل وصل ببعض هؤلاء المشركين التبجح إلى حد إقامة
الإذاعات والقنوات الفضائية، والمواقع على شبكة المعلومات الدولية وغير ذلك
من وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية لمهاجمة الإسلام العظيم، ورسوله
الكريم، وقرآنه المجيد، وكبار علمائه ورموزه بأقلام وألسنة حثالة من حثالات الناس
أمثال الجاهل المدعو زكريا بطرس وهو شيطان من شياطين الأرض، وحشرة من
حشرات القذرة يدلل بكذبه على نفاقه وجهله وقد فر هارباً من مصر ليبيع نفسه

وعرضه وعقله ودينه لحفنة من عملاء المخابرات الصهيونية والصليبية العالميتين من أجل ثمن بخس دراهم معدودة سينفقها في الدنيا ومصيره إلى نار جهنم وبئس المصير، هو وأمثاله من المرتزقة الضالين المشركين. والشيطان زكريا بطرس – وأمثاله كثيرون – قد أغنانا القرآن الكريم عن الرد عليهم وذلك بقول ربنا – تبارك وتعالى وهو أعلم بهم : ﴿... إِنَّا جَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِنْ تَدْعُهُمْ إِلَى الْهُدَى فَلَنْ يَهْتَدُوا إِذًا أَبَدًا ﴾ [الكهف: ٥٧].

أما معتقدات جنوب شرقى آسيا المتعددة – مثل الهندوكية، والكونفوشيوسية، والبوذية، والشنتوية، والطاوية، والزرادشتية وغيرها – فقد انعزلت في أطر جاهلية بعيدة عن واقع الحياة، ولسنا نعلم إن كانت هذه المعتقدات لها أصول سماوية قديمة، أم أنها مجرد اجتهادات فردية محضة مبنية على ما تجمع لدى واضعيها من تجارب غير أنها قد أثبتت فشلها في إدارة أمور أتباعها فهجروها وأقاموا حياتهم على أسس من الفلسفات والنظم الوضعية. ومن هنا بدأ الناس فى الانصراف عنها، والانفضاض من حولها فيما عدا استخدامها كنوع من أنواع الهوية.

كذلك لا يزال فى كثير من الأماكن المنعزلة من العالم بعض العقائد الوثنية البدائية الجاهلة؛ وهذه تتناقض باستمرار مع تقدم مجتمعاتها، واتصالها بالعالم المتحضر صناعيا وماديا.

هذا التحليل يلخص موقف العالم من الدين فى النقاط التالية:

(١) تخلى أهل الكتاب فى الوقت الحاضر عن رسالاتهم السماوية – التى هى فى حقيقتها الإسلام – واتبعوا خليطاً من الفكر البشرى وبعض الحق مما جاء فى رسالة السماء إليهم، وقد أدى ذلك إلى انصرافهم عن الدين، وتبنى نظم وضعية مغايرة لفكره، مناهضة لفلسفته وعقائده وأصوله.

(٢) تتوقع معتقدات جنوب شرقى آسيا فى أطر جاهلية بعيدة عن واقع الحياة، وبالتالي بقيت بعيدة عن حكم المجتمعات التى تسود فيها على الرغم من كثرة المنتمين إليها عددا وهوية.

(٣) تفشى الدنيوية أو الدهرية أو البعد عن الدين فى أغلب المجتمعات المعاصرة إما عن جهل، أو فساد، أو عن انقياد للشهوات .

(٤) فرضت على معظم دول العالم الإسلامى خلال القرن الحالى بصفة خاصة قيادات تحكم بغير الإسلام، وتعادى المنادين به نظاماً شاملاً للحياة، وتضطهد كل المطالبين بتطبيقه وتحكيمه؛ بل وبذلت ولا تزال تبذل جهوداً مضنية من أجل إقناع السواد الأعظم من أبناء الإسلام بالاكْتفاء من هذا الدين العظيم بالجوانب التعبديّة فقط مسخرة فى ذلك كل وسائل الإعلام والتعليم .

من ذلك يتضح أن فشل التعليم الكنسى فى الاستمرار بالعملية التعليمية لتحقيق أهدافها النبيلة لا يمكن أن ينسحب على التعليم الدينى فالدين عند الله الإسلام، والتربية الإسلامية قد أثبتت - بالتجربة - أنها أكمل النظم التربوية قاطبة، لأنها تتبع منهج الله الذى خلق الإنسان والكون والحياة، وهو سبحانه أدرى بمخلوقاته، وبطبائعهم وإمكانياتهم، وبالتالي بأفضل الوسائل لتربيتهم . وقد تمكن المسلمون عبر حضارتهم التى استمرت لأكثر من عشرة قرون وإلى عهد قريب من تأسيس نظم تعليمية إسلامية ناجحة استطاعت أن تربي أجيالاً من أصحاب العقيدة السليمة، والإيمان الصادق، والأخلاق الحميدة، والسلوك النبيل، والعلم والمعرفة الحقّة، وقد استطاع هؤلاء استيعاب كل المعارف المحيطة بهم والسابقة عليهم وغربلتها بمعايير الإسلام وإعادة صياغتها من هذا المنطلق الإيمانى الصحيح، والإضافة إليها إضافات هائلة أصيلة فى مختلف مجالات المعرفة من العلوم البحتة والتطبيقية إلى مختلف الفنون والآداب والتشريع، وعلوم الاجتماع والفلسفة، مما يعتبر المصدر والمنطلق الحقيقى للنهضة العلمية والتقنية المعاصرة، والأساس الحقيقى الذى بنى عليه الغرب حضارته المادية الحالية .

كذلك استطاع نتاج التربية الإسلامية من الرجال والنساء تأسيس مجتمعات إنسانية - على مختلف المستويات من الأسرة إلى الدولة وإلى العالم بأسره - قائمة على الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وعلى التصديق بضرورة العمل الصالح، والتواصى بالحق، والتواصى بالصبر . وتمكنت

التربية الإسلامية من تخريج رجال ونساء استطاعوا أن يقودوا العمل الإنساني في مختلف مجالات الحياة، وأن يضربوا للناس المثل الحية في كيف تكون القدوة الحسنة، وكيف يكون الإنسان الرباني جديراً بخلافة الله في الأرض.

وإذا أردنا أن نعيد للمجتمع الإنساني الحائر اليوم هداه فإن علينا أن ندعو البشرية كافة، والمسلمين خاصة أن يعودوا إلى دين الله إلى الإسلام من جديد كما تكامل في القرآن الكريم وفي رسالة خاتم النبيين؛ فالقرآن هو الكتاب السماوي الوحيد الموجود بين أيدي الناس اليوم محفوظاً بنفس اللغة التي أوحى بهادون أدنى تحريف أو تبديل أو تغيير، وإذا طلب الناس الهداية الربانية، فلا يمكن أن يجدوها في سواه؛ وذلك لأن الإنسان محتاج دوماً إلى الهداية الربانية في كل شيء خاصة في أمور الدين بركائزه الأربع الأساسية: العقيدة، والعبادة، والأخلاق، والمعاملات، والإنسان مهما اجتهد فليس في مقدوره أن يضع لنفسه نظاماً للحياة يتسم بالشمول والعدل والكمال كما وضعه له الله سبحانه وتعالى في القرآن الكريم، وفي سنة خاتم الأنبياء والمرسلين - صلى الله وسلم وبارك عليه وعليهم أجمعين.

(ب) ما المقصود بالتعليم الديني؟

من الاستعراض السابق يتضح بجلاء أن المقصود بالتعليم الديني هو أمر أكبر بكثير من مجرد أن يضاف إلى المنهج الدعوى المتبع في أغلب المعاهد التعليمية المعاصرة قليل من دروس الدين وتاريخه وفلسفته بزيادة أو نقصان يتباين من معهد إلى آخر ومن دولة إلى أخرى؛ لأنه لن تكون هناك قيمة لذلك بجوار هذا الحشد الهائل من المعارف المنطلقة من تصورات مادية بحتة منكرة أو متجاهلة لكل ما هو فوق المادة في عصر فتن الناس فيه بالمعرفة الإنسانية - خاصة في مجال العلوم البحتة والتطبيقية - فتنة كبيرة وهذا التناقض بين المعارف المكتسبة التي صيغت في عصرنا صياغة مادية منكرة للغيب لا تؤمن بغير المحسوس المدرك وبين الدين هو أحد الأسباب الرئيسية لتدهور التعليم في العالم بصفة عامة وفي العالم الإسلامي بصفة خاصة.

وإذا أردنا للتعليم أن ينهض من هذه المحنة التي يعيشها فعلينا أن نعيد صياغة المعارف الإنسانية كلها من المنطلقات الإسلامية الصحيحة؛ وبذلك نضفي على التعليم المعاصر بعداً يفترق إليه، ونزيل هذا التناقض بين دروس الدين وبين المعارف التي تعلم من منطلقات مادية بحتة، وهذا هو ما يمكن أن يسمى بالتعليم الديني؛ أما أن يعلم الطفل شيئاً من الدين وفي نفس الوقت تمتلئ كتبه الأخرى بمفاهيم منكرة لذلك أو متجاهلة له أو متعارضة مع أصوله فإنه سيعيش في حالة من التمزق الفكري قد تؤدي به في النهاية إلى الكفر بكل شيء.

ويقوم التعليم الديني في الإسلام العظيم على عدد من القواعد الأساسية التي يمكن إيجازها فيما يلي:

(١) إن الدين هو بيان من الله - تعالى - للإنسان في القضايا التي يعلم ربنا - تبارك وتعالى - بعلمه الشامل عجز الإنسان عن الوصول فيها إلى أية تصورات صحيحة من قبل قضايا العقيدة، والعبادة، والأخلاق، والمعاملات. وهذه القضايا لا بد من استقائها من مصادرها السماوية الصحيحة: القرآن الكريم، وسنة خاتم الأنبياء والمرسلين - ﷺ - .

(٢) على الرغم من التخصص في علوم الدين والعلوم المساعدة لذلك التخصص من مثل اللغة العربية، التاريخ، مقارنة الأديان لا بد من تعلم إحدى اللغات الأجنبية إن لم يكن أكثر من لغة. ولا بد من الإلمام بالمعطيات الكلية لبقية العلوم المكتسبة وتقنياتها حتى لا ينعزل الدين عن عصره.

(٣) إن التعليم الديني لا بد أن يقوم على أساس من الحوار المنطقي بدلا من الاعتماد على مجرد الحفظ.

(٤) إن الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وبالقدر خيره وشره يشكل حجر الزاوية في التعليم الديني.

(٥) وكذلك الإيمان بالوحي، وبالوحي الخاتم الذي تعهد الله - تعالى - بحفظه فحفظ على مدى الأربعة عشر قرناً الماضية في القرآن الكريم وفي سنة خاتم الأنبياء والمرسلين - صلى الله وسلم وبارك عليه وعليهم أجمعين.

(٦) ضرورة التلازم بين العبادة والسلوك .

(٧) ضرورة الفهم لحقيقة رسالة الإنسان فى الحياة : عبداً لله - تعالى - مستخلفاً فى الأرض لفترة محددة يعبد الله - تعالى اسمه - خلالها بما أمره، ويجتهد فى عمارة الأرض بإقامة عدل الله فيها حتى يلقى الله - سبحانه وتعالى - وهو راض عنه .

(٨) ضرورة الإيمان بواحدانية الله المطلقة فوق جميع خلقه، وضرورة تنزيهه عن كل وصف لا يليق بجلاله من مثل الشبيه أو الشريك أو المنازع أو الصاحبة والولد؛ لأن هذه كلها من صفات المخلوقين، والله تعالى منزه عن جميع صفات خلقه من مثل كل من المادة والطاقة وحدود كل من المكان والزمان، وكلها من بديع صنعه والمصنوع لا يشكل صانعه أو يحده .

(٩) ضرورة التفريق بين عالمى الشهادة والغيب، والتفريق بين الغيبيات المرحلية التى تجرى البحوث العلمية من ورائها للكشف عن شىء من حقيقتها وسننها وأسرارها، والغيبيات المطلقة التى لا سبيل للإنسان فى الوصول إلى شىء منها إلا عن طريق وحى السماء وذلك من مثل حقيقة وجود الله، والملائكة، والروح، والجن، وحتمية الآخرة، والبعث والحشر والميزان والصراط والجنة والنار وما يتعلق بذلك كله من صفات جاءت فى كتاب الله وفى سنة رسوله - ﷺ - .

(١٠) ضرورة الإيمان بوحدة رسالة السماء، وبالأخوة بين الأنبياء، وبوحدة الدين، وبالأخوة بين بنى آدم أجمعين وما يقتضيه كل ذلك من ضوابط أخلاقية وسلوكية .

* * *